



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير العلاقات السعودية - الايرانية في مستقبل توازن القوى الاقليمي

اسم الكاتب: أ.م.د. محمد كاظم عباس المعيني

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9912>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 01:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.





تأثير العلاقات السعودية - الإيرانية في مستقبل توازن القوى الاقليمي

ا.م.د. محمد كاظم عباس المعيني

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Mohammed.k@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

لم يكن نمط العلاقات السعودية - الإيرانية على مستوى واحد؛ فهو خليط معقد ومركب يتراوح بين الصراع والتقاء المصالح النسبي والتوافق الحذر، ولكي نفهم طبيعة تلك العلاقة يجب ان ندرك العوامل المتحكمة بها؛ فليس الصراع المذهبي هو العامل الوحيد الذي يحكم تلك العلاقات، فهناك الموروث الثقافي الناتج عن العامل التاريخي الذي صاغ الهوية القومية، والعامل السياسي الذي يحدد شكل النظام السياسي القائم وعلاقته بالخبطة الحاكمة، والعامل الجيوبوليتيكي الذي جعل منطقة الخليج العربي منطقة جذب واستقطاب للقوى الكبرى، والعامل الايدولوجي المتحكم بالقرار السياسي. وبعد خروج العراق من معادلة توازن القوى الاقليمية عام ٢٠٠٣ والذي مارس دور الموازن في هذه المعادلة، استغلت ايران الاحتلال الامريكي للعراق لتعزيز حضورها السياسي ومحاولة دعم قيام حكومة عراقية موالية لها فيه، لتقوية مكانتها ودورها في المنطقة، وهذا بدوره يشكل اختلالاً في ميزان القوى لصالح ايران، ومصدر قلق للسعودية يحتم عليها تعزيز امكانياتها العسكرية والاقتصادية، الامر الذي قد يُدخل المنطقة في سباق تسلح والدخول في احلاف مضادة من شأنها تقرير مصير المنطقة لاحقاً، يعني هناك احتمال واقعي لامكانية الصدام بين البلدين، على الرغم من وجود محاولات بين الجانبين لإعادة ترطيب العلاقات البينية، المرتبطة بشكل مباشر بحالة الشد او الجذب مع الحلفاء التقليديين، الا انها لاتصل الى حالة وفاق دائم ومستمر وفقاً لمقتضيات مصالح القوى الكبرى، بمعنى ان المتحكم الرئيس في تحسن او توتر العلاقات البينية هو الظروف الدولية والاقليمية والقوى المتحكمة فيها، وتبقى النخب السياسية الحاكمة ذات تأثير ثانوي، فاتفاق البلدين الاخير تحت الرعاية الصينية هو محل مراقبة واختبار وربما امتحان لعدة قضايا اقليمية شائكة، وقد لا يصل الى حلول جذرية للخلافات المركبة ذات التأريخ الطويل، ولكن يعكس رغبة البلدين باعتماد الحوار والطرق الدبلوماسية لتسوية تلك الخلافات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، توازن القوى، الصراع والمصالح، السعودية، ايران.

تاريخ النشر: ٢٠٢٥ / ٦ / ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ / ٥ / ١

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ / ١ / ١٤



The Impact of Saudi - Iranian Relations on the Future of the Regional Balance of Power

Assist. Prof. Dr. Mohammed Kadhim Abbas Al-Maeni
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
Mohammed.k@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The pattern of Saudi–Iranian relations has not been consistent; rather, it is a complex mix of conflict, relative convergence of interests, and cautious consensus. To understand the nature of this relationship, it is essential to examine the various factors shaping it. Sectarian conflict is not the sole determinant. Cultural heritage—rooted in historical experiences that shaped national identities plays a significant role, alongside political factors that influence the nature of political systems and their relationship with ruling elites. Additionally, geopolitical dynamics have made the Arabian Gulf a focal point for global power competition, while ideological orientations continue to influence political decision-making.

Following Iraq’s exit from the regional balance of power equation in 2003 a role it had traditionally played Iran capitalized on the American occupation to expand its political influence, supporting the formation of an Iraqi government aligned with its interests. This shift created a power imbalance in Iran’s favor, prompting concern in Saudi Arabia. In response, Riyadh has sought to enhance its military and economic capacities, potentially initiating an arms race and fostering counter-alliances, thereby increasing the likelihood of confrontation between the two states. Although there have been attempts by both sides to improve bilateral relations, the primary factors influencing these shifts are international and regional dynamics, rather than the political elites themselves, who play only a secondary role. The recent agreement between Saudi Arabia and Iran, brokered by China, remains under observation. While it may not resolve deep-rooted and complex regional disputes, it does reflect a mutual desire to pursue dialogue and diplomacy as mechanisms for addressing their differences.

Keywords: International relations, balance of power, conflict and interests, Saudi Arabia, Iran.

Receipt: 14/1/2025

Acceptance: 1/5/2025

Publication: 1/6/2025



المقدمة :

لا يخفى على دارسي العلاقات الدولية مقولة تشرشل* الشهيرة التي اصبحت فيما بعد بمثابة احد اهم قوانين السياسة "ليس هناك اصدقاء دائمون ولا اعداء دائمون؛ ولكن توجد مصالح دائمة"، واصبح لهذا القانون تطبيقات كثيرة على مستوى العالم، لعل مسألة التقارب السعودي- الايراني الاخير في العام ٢٠٢٣، بعد عداء وصراع وعدم اتفاق دام لاكثر من اربعة عقود، هو احد هذه التطبيقات. ان القدر الجغرافي الذي وضع البلدين في اهم منطقة استراتيجية بالعالم والتي يعدها بعض منظري الجيوبوليتيك بانها قلب العالم بما تتميز به من موقع استراتيجي مهم ومخزون لثلاثي موارد الطاقة العالمية، جعل المنطقة تحظى باهتمام كبير في المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية والغرب، والذي حفزها للسيطرة على هذه المنطقة من اجل حماية المصالح الغربية (ديمومة تدفق النفط وضمان استمرارية عمل المجمع الصناعي للدول المتقدمة)، ضد اي تهديد يضر بها، الامر الذي جعل منطقة الخليج العربي بؤرة للتنافس والصراع بين مختلف القوى الاقليمية والدولية. تمتلك كل من السعودية وايران مقومات القوة الاقتصادية والنقل الديني والتأثير السياسي والثقافي، وترسانة اسلحة متميزة، الامر الذي يجعلهما اكبر قوتين اقليميتين في منطقة الخليج العربي، وهذه الخصائص تعزز من مكانة البلدين وتجعلهما لاعبين مؤثرين في السياسة والاحداث الاقليمية، وهذا الوضع جعلهما في حالة تنافس محدود منذ عام ١٩٧٩، نابع من عدة عوامل رئيسية، ابتداءً من تفسيرهما للاسلام وما نتج منه من صراع ديني مذهبي ومحاولة زعامة العالم الاسلامي، ومحاولة التفوق والسيطرة على منطقة الخليج العربي، وتوسيع النفوذ الاقليمي في وسط وشمال أفريقيا، وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، الى التنافس في منظمة الوبك.

اهمية البحث :

تتبع اهمية الدراسة من الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة بشكل عام، واهمية البلدين بشكل خاص كونهما القوتين المتميزتين فيها، والمؤثرين بشكل مباشر على حالة التوازن الاقليمي والاستقرار في المنطقة، بما يمتلكانه من موقع جيوبوليتيكي متميز وقدرة اقتصادية وخزين نفطي هائل، وقوة عسكرية جيدة، وطموح كبير لقيادة المنطقة والعالم الاسلامي.

*ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاسبق حكم في المدة (١٩٤٠-١٩٤٥) و (١٩٥١-١٩٥٥).



اشكالية البحث :

تتمحور اشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقات البينية المتذبذبة بين البلدين منذ تأسيسهما ولغاية اليوم؟، وماهي العوامل التي تحدد وتشكل السلوك السياسي لكل منهما؟، وكيف يؤثر ذلك على الاستقرار وتوازن القوى الاقليمي؟.

فرضية البحث :

تفترض الدراسة انه بالرغم من وجود حالات من التوافق والهدوء بين البلدين، الا ان حالة التنافس القائمة على اساس الصراع الجيوبوليتيكي والاقتصادي لقيادة المنطقة ونشر نموذجهم الاسلامي المدفوع بالخلاف المذهبي هو الصفة الغالبة لهذه العلاقات، فلم تتعد عن اطار التنافس والمواجهة غير المباشرة على اغلب الاوقات من اجل تعزيز النفوذ الاقليمي وليس بدافع غزو الخصم، فكلما تتوتر هذه العلاقات بتأزم المواقف السائدة، ويتأثر الاستقرار الاقليمي بدرجة طردية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في سردية البحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف المواقف والقرارات والسياسات، وتحليلها بشكل علمي مراعين التسلسل التاريخي للاحداث، وطبيعة عملية صنع القرار في البلدين.

المبحث الاول

طبيعة التوازنات في المنطقة

تقوم نظريات توازن القوى على افتراض "أن الدول تعمل على موازنة التهديدات التي تأتيها من سعي قوة ما إلى الهيمنة على النسق" (Levy and Thompson 2005,1-3)، او هو عبارة عن "اجراء تتخذه دولة ما لمنع جيرانها من ان يصبحوا اقوياء بما يكفي لتغيير وضع قائم" (Lovic 2002 ,73)، وهو صورة لتوزيع القوة ورغبة الدول في موازنة بعضها، او التوسع المتكافيء من قبل القوى الكبرى على حساب الدول الاضعف.

تحملت بريطانيا اعباء مسؤولية أمن الخليج العربي منذ بواكير اكتشاف النفط في جنوب ايران عام ١٩٠٨ ولغاية عام ١٩٧١ عندما انسحبت كلياً من المنطقة وتركت اعباء تلك المسؤولية على عاتق الولايات المتحدة الامريكية، لتنتهي حقبة (Pax Britannica)، وتبدأ حقبة (Pax Americana)، ومع ازدياد الطلب العالمي على النفط واحتواء منطقة الخليج العربي على أهم وأكبر مخزون للطاقة بالعالم، بات أمن هذه المنطقة من اولويات الاستراتيجية الامريكية (كشك ٢٠٠٦، ١٧٠).



لعبت ايران دوراً بارزاً ومؤثراً في أمن الخليج العربي، فمنذ عام ١٩٢٠ نصبت بريطانيا شاه ايران حارساً على الخليج، وبعد انتهاء حقبة السلام البريطاني جاءت الولايات لتنتهج نفس السياسة، وقامت بتعزيز حكم الشاه وجعلت من ايران شرطياً للخليج ومسؤولاً عن حماية أمنه وراعياً لمصالحها، وكانت الحزام المتقدم في سياسة الاحتواء التي مارستها الادارة الامريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي في بدايات الحرب الباردة وفي تعزيز الامن الاقليمي وتدعيم أمن الحلفاء والاصدقاء في منطقة الخليج العربي، وضمان سلامة تدفق النفط وحرية الملاحة (عشقي ٢٠٢٣) ، ولتحقيق تلك الاهداف والغايات رسمت الادارة الامريكية العديد من السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمنطقة، بدءاً من مبدأ نيكسون** عام ١٩٦٩ المتمثل بسياسة العمودين المتساندين (ايران X السعودية)، فاذا اخذنا بعين الاعتبار مسألة القوة التي يعتبرها الغرب عماد الامن والتي يحققها العمود الشاهنشاهي لما يملكه من امكانيات عسكرية مادية وبشرية؛ فان العمود السعودي لم يكن اكثر من عمود مساند بالمال والشرعية (الشهابي ٢٠٢٠) وكذلك (الجحيشي ٢٠١٥، ٥٩).

بعد تطبيق مبدأ نيكسون دخلت العلاقات الامريكية-الايروانية منعطفاً خطيراً تحولت فيه المصالح المشتركة الى مصالح متعارضة او متقاطعة نوعاً ما، عندما حاول الشاه الاستيلاء على آبار النفط ورغبته في عدم تجديد اتفاقية النفط مع الشركات الغربية؛ ولكن السبب الرئيس بحسب تصريح (ابو الحسن بني صدر) ان سبب تخلي واشنطن عن الشاه هو اعتقادهم ان ثورة الشعب الايرواني قادمة لامحالة وان استبداد حكم الشاه لن يطول، وبالتالي على الادارة الامريكية ايجاد بديل مناسب يلي طموح الشعب ويرفع سخطه عنها، واصبح حلفاء الامس اعداء اليوم، وكان الدافع للتخلي عن دعم الشاه وربما المساعدة في تغيير نظامه بنظام ثيوقراطي، هو للمساعدة باخراج الاتحاد السوفيتي من افغانستان وتطبيق استراتيجية ناعمة أكثر مرونة The Under Belly Soft Strategy، وان يكون هذا النظام حليفاً بديلاً لنظام الشاه يمكن الاعتماد عليه كشرطي جديد للخليج، وربما سيكون استمراراً لسياسة العمودين المتساندين ولكنهما بإطار ديني*.

** اتبعت الادارات الامريكية المتعاقبة في ادارة مصالحها في منطقة الخليج العربي عدة استراتيجيات بعد مبدأ نيكسون. وحسب التقديرات الظرفية لتوازنات القوى الاقليمية؛ فجاء مبدأ كارتر ١٩٨٠ المتعلق بانشاء قوة للتدخل السريع في حال تعرض مصالحها للتهديد. ثم جاءت استراتيجية كلينتون ١٩٩٣ المعروفة بالاحتواء المزدوج لكل من ايران والعراق. وجاءت بعدها سياستي بوش الاب والابن ١٩٩١ و ٢٠٠١ التي تدعو الى التواجد العسكري الدائم والمباشر بمنطقة الخليج. والتخلي عن مبدأ الحماية بالوكالة لتحقيق الادارة الامريكية ما يعرف باستراتيجية الجوار الاستراتيجي ودخول منطقة الخليج تحت مظلة الامن القومي الامريكي. ساعدها بذلك عدة احداث:--

١- تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة الامريكية حالة الهيمنة على النظام العالمي.

٢- احداث ١١ ايلول والحرب على الارهاب. لمزيد من المعلومات. ينظر: (تاير ٢٠٠٤، ٣٢-٣٣)

* ادركت واشنطن بان الشاه لم يعد قادراً على الاستمرار بحكم ايران بنفس القوة والفعالية. بحيث يؤمن مصالح الغرب. كما وانه اصبح مكروهاً في الشارع الايرواني. عندها ايقنت الادارة الامريكية بان تغيير النظام والمجيء بوجه مقبول في الشارع الايرواني يمكنها من تعزيز وحماية مصالحها بالمنطقة. لذلك اعتقدت بان التيار الديني هو المؤهل لقيادة تلك المرحلة. على غرار النموذج السعودي والباكستاني. ينظر: (أمنه ٢٠١٠، ١١٦).



على اثر انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وتمكن الامام (الخميني) بالاستحواذ على السلطة، لم تسر رياح الثورة والتغيير بما تشتهي وتبغى الادارة الامريكية؛ فسرعان ماتحولت سهام الثورة في ايران ضد المصالح الامريكية، واصبحت شعارات الثورة محاربة قوى الاستكبار العالمي ونصرة المستضعفين، ونعت الولايات المتحدة الامريكية بالشيطان الاكبر، ومن جانب آخر اطلقت شعار تصدير الثورة في محاولة لبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة، بالتالي شعرت دول الخليج العربي في تلك الفترة بالخطر الايراني على مصالحها وسيادتها، تزامن ذلك الهاجس مع نشوب حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠، وكرد فعل لذلك سارعت المملكة العربية السعودية بدعوة دول الخليج العربي الى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ آيار ١٩٨١ كمحاولة للاعتماد على نفسها لتحمل مسؤولية تحقيق الأمن الاقليمي، حاولت الادارة الامريكية استيعاب صدمة انتصار نظام معادي لهم (الثورة الاسلامية الايرانية) من خلال محاولة تحويل النظام العراقي الى نظام بديل للشاه*، والعمل على تقوية وتدعيم هذا النظام ليصبح عموداً بديلاً للعمود الشاهنشاهي، ويخضع لمعادلة (المصلحة/القوة)، ويشكل خط صد وقوة منافسة لتحجيم وردع الزحف الديني الراديكالي المتمثل بإيران(الترتيبات الامنية في المنطقة ٢٠٢٣).

لم تكن سياسة العمودين الجديدة التي صاغتها الادارة الامريكية ذات جدوى، اذ لم تشهد المنطقة استقراراً منذ سقوط الشاه ولغاية اليوم، بالتالي فشلت تلك الادارة والغرب في تشخيص الخلل الاستراتيجي وملء الفراغ بالقوة، اذ اثبتت التجارب ان القوة وحدها ليست علاجاً ابداً، والدليل انقلبت القوة التي دعموا بها نظام (صدام حسين) الى كابوس انتهى بدخوله الكويت ونشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ (تاير ٢٠٠٤ ، ٣٣).

وفقاً لما تقدم فان الانظمة الديكتاتورية لاتحفظ أمناً او تديم استقراراً، بل العكس تماماً؛ فهي من اهم مسببات الاخلال بميزان القوى وتداعي الامن، ولايمكنها الحفاظ على مصالح الغرب للأبد، فنجربة (الشاه) لم تستمر اكثر من ٧ سنوات (١٩٧١-١٩٧٨)، وتجربة (صدام) لم تتجاوز ١٠ سنوات، ظلت خلالها المنطقة تموج بالفوضى والاضطرابات، لم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية والغرب من ايجاد شرطي جديد للخليج؛ فايران خارج السيطرة تماماً واصبحت مصدر تهديد مباشر للمصالح الامريكية بالمنطقة، لاسيما بعد ان امتلكت ترسانة اسلحة كبيرة وسعت الى تطوير اسلحة باليستية وتكتيكية، وتحث الخطى نحو امتلاك السلاح النووي، مما يشكل تهديداً استراتيجياً للمصالح الامريكية في المنطقة وللامن الاقليمي والدولي على السواء، اما بالنسبة

** مع تزايد المساهمة الخليجية في دعم العراق سياسياً واقتصادياً. قطعت ايران علاقاتها بشكل كامل مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي اعتبرته القيادة الايرانية بانه مجلس مطيع للشيطان الاكبر. بعدها اخذ شكل العلاقة يتجه نحو التصعيد العسكري لاسيما ضد السعودية والكويت بعد ان قامت البحرية الايرانية بالتعرض لناقلات النفط في الخليج بعد قيام القوات العراقية بقصف منصات تصدير النفط الايرانية في ميناء (بوشهر) متبعة سياسة (النفط للجميع او لا احد). بعدها هددت ايران بضرب المنشآت النفطية لدول الخليج واغلاق مضيق هرمز امام الملاحة. ينظر: (رجب ١٩٩٧ ، ١٦٠)



للعراق فبعد حرب عاصفة الصحراء وتحرير الكويت، خفّت حدة التهديد العراقي وانتهت كلياً بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ ليخرج رسمياً من معادلة توازن القوى الاقليمي، وبالنسبة لبقية ممالك وامارات الخليج من الضعف لدرجة انهم عاجزين عن حماية انفسهم وانظمتهم من الاخطار الخارجية، وربما حتى الداخلية، الامر الذي اضطر الادارة الامريكية الى تغيير استراتيجيتها الى (استراتيجية الجوار الاستراتيجي) من خلال التدخل المباشر وجلب جحافل الجيش الامريكي الى المنطقة، ليزكرنا ذلك المشهد بصورة عودة الاستعمار العسكري القديم والمباشر (كشك ٢٠٠٦).

لقد ضربت الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوتين قادرتين على حماية مصالح الغرب بمساعدة دول الخليج وتمويلها، اذ تحولت ايران بعد انتصار الثورة الاسلامية عن الخندق الامريكي بواسطة قوة العراق وتمويل السعودية، ثم ضرب العراق وأحتل عسكرياً من قبل القوات الامريكية ويتمويل السعودية ايضاً، ولعل الجميع استوعبوا الدرس وادركوا ان القوة لايمكنها تأسيس امن محلي او اقليمي او دولي، فمهما بلغت قوة وصلابة العصا لا بد لها ان تكسر، وكان على الغرب منذ سقوط (الشاه) ان يبادر الى بناء نظام امني قادر على استيعاب المتغيرات بطريقة عقلانية وعادلة تراعي فيها مصالح الجميع، والكف عن سياسة الطمع والاستئثار بخيرات المنطقة من خلال دعم النظم الفاسدة الموالية والساعية الى الاستحواذ على السلطة والحكم لاطول مدة ممكنة، في مقابل الخضوع وتسهيل السيطرة على منابع النفط الذي تدور حوله كل مشكلات المنطقة. دخلت السعودية وايران في سباق محدود لضبط التوازن او تعديله لصالح احدهم منذ عام ١٩٧٩، اذ هناك وجهات نظر متضاربة بينهما في المجالات التالية التي يعتبرها الجانبان ذات أولوية حاسمة وهي:

- ١- التنافس الديني - الطائفي، والمطالبة بقيادة العالم الاسلامي.
- ٢- العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب.
- ٣- اكتساب النفوذ والمكانة في منطقة الخليج العربي.
- ٤- توسيع النفوذ الاقليمي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
- ٥- المكانة والدور في منظمة OPEC.

لعب العاملين الاولين دوراً أكثر حيوية في تحديد أهداف وأولويات السياسة الخارجية لكل منهما، فالاهتمام الذي يوليه كلا البلدين لمسألة قيادة العالم الإسلامي، جعل العالم الإسلامي بأسره مسرحاً للمنافسة الفعلية، وثانياً، نهج البلدين ونظرتهم تجاه العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص يختلف احدهما عن الآخر؛ فبينما السعودية ومنذ تأسيسها عام ١٩٣٢ اتبعت سياسة متسقة ومؤيدة للغرب، وعلاقة سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية، فإن ايران بعد عام ١٩٧٩ غيرت المسار



واختارت سياسة خارجية مستقلة مناهضة للإمبريالية ومؤيدة للعالم الثالث، والتي أدت في الواقع إلى احتكاك مفتوح مع الغرب والحكومات الموالية للغرب في المنطقة؛ ولا يجب نسيان ان التوتر الجوهري الأولي بين إيران الثورية وجيرانها المحافظين الموالين للغرب في الخليج العربي، وبالاخص السعودية، قد تم تخفيفه بطريقة او باخرى، ونتيجة لمرور ولتغير الاوقات والظروف؛ ولكن يجب الاعتراف بأن التأثير الطويل لهذين العاملين، استمر في الظهور في جوانب مختلفة من علاقاتهم الثنائية، والتي انعكست بشكل واضح في تنافسهم الإقليمي على النفوذ والتفوق (Sadeghi & Ahmadian 2011, 118-119).

المبحث الثاني

مسار العلاقات السعودية - الإيرانية

أولاً: حقبة الشاه

لو رجعنا بالتاريخ قليلاً لوجدنا العلاقات بين (بلاد فارس وشبه الجزيرة العربية)* قديمة جداً، وإذا قورنت بالمفهوم الحديث للعلاقات الدولية بين الكيانات السياسية، نرى ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تبدأ إلا في منتصف عشرينيات القرن العشرين وتحديداً عام ١٩٢٥، من خلال وساطة شاه بلاد فارس (رضا بهلوي) لحل الخلاف بين سلطنة نجد متمثلة بالسلطان (عبد العزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود) وبين الشريف (الحسين بن علي) (الكواز ٢٠١١، ١٥)، فضلاً عن حضور الفرس الرسمي في المؤتمر الاسلامي الاول الذي عقد بمكة عام ١٩٢٦ الذي دعا اليه السلطان عبد العزيز، بعد ان تمكن من السيطرة على الاماكن المقدسة في الجزيرة العربية، وبعد ان تم تنصيب (عبد العزيز آل سعود) ملكاً على مملكة الحجاز ونجد عام ١٩٢٧، تم عقد اول معاهدة صداقة بين البلدين في العام ١٩٢٩، وكان هذا الحدث بمثابة اعتراف مبكر بالنظام الحاكم الجديد في شبه الجزيرة العربية واول بادرة لعلاقات ايجابية بين البلدين، اذ بدأ البلدين تبادل السفراء وافتتحت اول سفارة إيرانية في جدة عام ١٩٣٠، توجتها زيارة الامير (فيصل بن عبدالعزيز) عام ١٩٣٢، وهو اول وزير خارجية للملكة بعد توحيدها (باديب ١٩٩٤، ١٠٦).

* تشير المصادر التاريخية عن النفوذ الفارسي المتمثل بالامبراطورية الساسانية لمنطقة الجزيرة العربية والعراق اذ خضع للحكم الساساني مملكة الحيرة في جنوب العراق فضلاً عن البحرين ليصل نفوذ الفرس الى اليمن في العام ٥٧٥م. الى ان جاء الحكم الاسلامي الذي استطاع فيه المسلمون وضع النهاية لهذا الحكم. وتحول جزء كبير من الفرس الزرادشتيين الى اعتناق الاسلام واصبحوا ضمن الحضارة العربية الاسلامية. والتي تدين بنهضتها للكثير من الشخصيات الفارسية المسلمة. وكان لها دوراً مؤثراً في تدعيم اركان الدولة العباسية. استمرت تلك العلاقات الايجابية والاستقرار لغاية ظهور الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٣٦) في بلاد فارس وتبنيها المذهب الشيعي وتأسيسهم لهوية قومية فارسية جديدة تحمي دولتهم من اية غزوات محتملة من جيرانهم العرب. مما جعل العلاقات تأخذ منحى آخر اتسم بالتوتر وتحديداً مع جارتها الدولة العثمانية السنية المذهب. وبعد قرابة القرنين من الزمن ظهرت لأول مرة في الجزيرة العربية الدولة السعودية الاولى (١٧٤٤-١٨١٨) او ماسميت بامارة الدرعية. وحكمها اول امير سعودي وهو (محمد بن سعود) بعد تحالفه مع الشيخ (محمد بن عبد الوهاب) مؤسس المعتقد الوهابي السلفي. الذي اصبح بمثابة الايدولوجية التي قامت عليها الدولة -السعودية الاولى. ينظر: (نوش ٢٠١٧، ١٦)

تميزت تلك الفترة بنوع من الحساسية والتنافس وبعيدة عن الصراع؛ بسبب حداثة الانظمة السياسية لكلا البلدين، كما ان الاوضاع الداخلية للجزيرة العربية لم تستقر بعد في ظل الوصاية البريطانية، وكان الهاجس الإيراني من التمدد السعودي على المشايخ الخليجية الصغيرة حاضراً في المدرك الاستراتيجي الإيراني، وهو ماكانت تطمح له السعودية بشكل واضح لولا تعارضه مع رغبة القوى الكبرى وتحديداً بريطانيا، على العموم كانت علاقات البلدين منذ اعتلاء آل سعود العرش السعودي عام ١٩٢٨ وبسط حكمها ونفوذها على اكبر مناطق شبه الجزيرة العربية ولغاية قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ متوترة احياناً ومتواقفه ومتناغمة احياناً اخرى تجاه كثير من القضايا الدولية والمواقف الداخلية، ومن المواقف المتناغمة ما يأتي (زعلوك ٢٠٢٢، ٣٩٥):-

- ١- بذل الجهود المشتركة لضمان انتاج وتدفق النفط.
 - ٢- التصدي للكثير من الحركات الراديكاليه والدول ذات الانظمة الثورية*.
 - ٣- الذود عن اراضيها العوامل المسببة للاضطرابات الداخلية وحالات عدم الاستقرار لتصل بعض الاحيان باستخدام القوة المفرطة.
 - ٤- محاولة اقامة البلدين مشروع الحلف الاسلامي عام ١٩٦٥، للتصدي للحلف القومي العربي بعد تصاعد المد العربي القومي وعلاقته الوثيقة بالمعسكر الشيوعي (الكواز ٢٠١١، ١٧).
- ومن القضايا الخلافية التي وصلت لحد القطيعة الدبلوماسية احياناً ما يأتي:-
- ١- احداث الحج الدامية عام ١٩٤٣، التي وصفت بانها اول سوء فهم نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (ميسوم ٢٠٢٢، ٤٨٨).
 - ٢- معارضة السعودية دخول ايران في حلف بغداد عام ١٩٥٥ (الطحاوي ٢٠٠٤، ٦٨).
 - ٣- اطماع ايران في البحرين، وقضية الجزر الاماراتية (مسعد ٢٠٠٢، ٢٠).

ثانياً: حقبة الثورة الاسلامية الإيرانية

نستطيع تحديد صورتان توضح شكل وطبيعة العلاقات البينية بين البلدين خلال تلك الحقبة، فخلال فترة زعيم الثورة الامام (الخميني) ١٩٧٩-١٩٨٩، غلب طابع التوتر بالعلاقات بين البلدين على طول الخط، ووصفت تلك العلاقة بالحرب الباردة الاقليمية، التي تخللتها كافة وسائل المواجهة غير المباشرة، من التصعيد الاعلامي، والتنافس الاقتصادي، والصراع الايدولوجي المذهبي، الذي تحول قسم منه الى تصادم بين قوى

* على سبيل المثال الثورة اليمنية عام ١٩٦٢. وثورة ظفار في سلطنة عمان في المدة ١٩٥٦-١٩٧٥. ودعمهم للرئيس اللبناني الاسبق كميل شمعون عام ١٩٥٨. ومساعدة البلدين للصومال في حربها ضد اثيوبيا عام ١٩٧٧. فضلاً عن تأييد السعودية الانقلاب ضد حكومة مصدق عام ١٩٥٣. بالمقابل ايدت ايران السعودية ضد بريطانيا في النزاع حول واحة البريمي بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٥. ينظر: (كاظمي ٢٠٠١، ٦٨)



الامن السعودي ومواطنين إيرانيين اثناء موسم الحج عام ١٩٨٧ ومانتج عنه من احداث دامية داخل كلا البلدين ادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وذلك للاسباب الآتية:-

١- محاولة الحفاظ على زخم الثورة وعدم تشطيها من خلال ايجاد عدو خارجي متمثل بالولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها، والتي تعتبر السعودية احد اهم هؤلاء الذين اطلقت عليهم (اناب الشيطان الاكبر)(ذبيح ٢٠٠٤، ٢١٨).

٢- الدعم السعودي للعراق ضد ايران في حرب الخليج الاولى(مدحت ٢٠٠٢، ١٤).

٣- تأسيس التحالف الخليجي من طريق تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، والذي عدته ايران تهديداً مباشراً لها(ابو زيد ٢٠١٠، ٨٦).

٤- استخدام السعودية سلاح النفط ضد المصالح الإيرانية، عبر مضاعفة الانتاج السعودي الذي ادى الى انخفاض نسبي لسعر النفط العالمي، مما شكل ضربة قوية للاقتصاد الإيراني الريعني (Furtig 2007).

بعد وفاة الامام (الخميني) وتعيين السيد (علي خامنئي) مرشداً للثورة، دخلت العلاقات البينية مرحلة الانفراج واعادة التكييف، وشكّلت بمثابة الشكل الثاني للعلاقات البينية، والذي اعتبره الكثير بمثابة ربيع العلاقات الإيرانية - السعودية، اذ لعب التيار الاصلاحى الذي استلم السلطة بين عامي ١٩٨٩ - ٢٠٠٥، متمثلاً بالرئيسين (رفسنجاني وخاتمي) دوراً كبيراً في التحول السياسى من الراديكالية الى التوافقية، ومن الثورة الى بناء الدولة وفك العزلة الاقليمية والدولية عن بلادهم، اذ تخللت تلك الفترة زيارات متبادلة لكبار المسؤولين من الطرفين، ولعل اهمها زيارة الرئيس (رفسنجاني) عام ١٩٩٧ الى الرياض(كامرانا ٢٠١٥، ١١١)، وبالمقابل زار طهران ولي العهد السعودي (عبد الله بن عبد العزيز) اثناء انعقاد قمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٩٧ في العاصمة طهران، اذ تعد هذه الزيارات من اوائل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين بعد قيام الثورة الاسلامية، كما وقع البلدان عام ١٩٩٨، اتفاق تعاون لمدة خمسة سنوات، وامتد اطار التعاون الى المؤسسات غير الرسمية، ليتوج كل ذلك في زمن الرئيس (خاتمي) بتوقيع اتفاقية امنية مشتركة عام ٢٠٠٠(مسعد ٢٠٠٢، ٣٢-١٨)، ومن ابرز الاسباب التي حوّلت العلاقات بين البلدين الى علاقات ايجابية ومتناغمة هي:-

١- احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١، والذي اعتبر تهديداً للتوازن الاقليمي في المنطقة.



٢- اقتناع القيادة الإيرانية الاصلاحية بضرورة تركيز الجهود من اجل اعادة اعمار البنى التحتية التي دمرتها حرب الخليج الاولى، وهذا لن يتيسر الا من خلال علاقات جوار هادئة وسليمة(أنوش 2000، ١٨٤).

٣- رحيل صفور الثورة الاسلامية ورموزها، وظهور جيل سياسي يؤمن بالعقلانية وتغليب المصلحة الوطنية على الاعتبارات الايدولوجية، والتوجه نحو السياسة الواقعية لمعالجة المشكلات بدلاً من الافكار الثورية والخطاب العاطفي، وتغيير النظام الحزبي الى نظام التعددية الحزبية بدل نظام الحزب الواحد(المقداد ٢٠١٣، ٤٥١).

٤- احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وما صاحبها من حالة عدم الاستقرار والتوتر في العلاقات الامريكية - السعودية، وبذات السياق العلاقات الامريكية - الإيرانية، بسبب الحرب الامريكية على الارهاب المتمثل بالاسلام الراديكالي والمتهم فيه كلا البلدين، الامر الذي دفع كل من ايران والسعودية الى التقارب وتوحيد المواقف ضد مؤامرة تشويه الاسلام واضعافه(مبيضين ٢٠٠٨، ٣٥١).

الا ان ذلك الهدوء والتوافق في العلاقات في تلك المدة لم يمنع حالة الترقب الحذر والتوتر احياناً وذلك للأسباب الآتية:-

١- الملف النووي الإيراني وتخوف السعودية من اكتماله، والوصول الى انتاج (القفلة النووية)، التي ستغير موازين القوى الاقليمية بشكل كبير في صالح ايران(Mohammed 2023, 6).

٢- احتلال العراق عام ٢٠٠٣ والفراغ الاستراتيجي الذي خلفه ذلك الحدث، الامر الذي دفع البلدين الى محاولة ملء ذلك الفراغ من خلال استخدام الاسلام كوسيلة لنشر قوتها السياسية، واستقطاب الفصائل الدينية الموالية مذهبياً، مما جعل العراق بيئة خصبة للصراعات المذهبية(Mohammed 2023, 6).

ثالثاً: حقبة ما بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣

هناك توافق وتناغم بين حكومات البلدين على تقادي تداعيات تلك الحرب عليهما، بالرغم من اختلاف المسببات والدوافع، فايران لديها قلق كبير من تواجد القوات الامريكية في شرقها (افغانستان) وغربها (العراق)، اما السعودية فبالرغم من تدهور علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، الا انها تبقى تنظر الى النظام العراقي السابق على انه كان خط الصد المنيع امام الطموح الإيراني في المنطقة(مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ٢٠١٧، ١٢٣)، وفي ظل تلك التناقضات التي افرزتها الحرب ظلت العلاقات الودية والتعاون بين البلدين لغاية انتهاء حكم الاصلاحيين عام ٢٠٠٥.



سعت إيران بعد عام ٢٠٠٣، الى دعم الشخصيات ذات الميول المتشددة والمحافظة في حكومتها، وكان المثال على وجه الخصوص شخصية الرئيس (محمود أحمدي نجاد)، والذي شكّل المظهر الثالث للعلاقات البينية منذ تسنمه مقاليد الحكم في ايران عام ٢٠٠٥، اذ تعد نقطة تحول في النظام السياسي الايراني، فالرئيس (نجاد) من جيل شباب الثورة الطموح في اعادة امجاد الامبراطورية الفارسية، وتميزت خطاباته بتأجيج الروح الثورية والحماسية ذات النزعة الشعبوية (ابو بكر ٢٠٠٨، ١٩)، وقد كرس جهوداً حثيثة من اجل تنشيط البرنامج النووي الايراني وزيادة عدد المفاعلات وتركيز الجهود لانتاج المواد الانشطارية، مما حدا بالادارة الامريكية بتشديد العقوبات الدولية على ايران وعلى برنامجها النووي (Samaan, et al 2018, 10).

ادى خروج العراق من معادلة توازن القوى الاقليمي وماتج عنه من حالة فراغ استراتيجي، الى تشجيع السعودية وايران الى محاولة الهيمنة على النسق الاقليمي، اذ حاول كل طرف ممارسة اللعبة الصفرية تجاه الاخر، الامر الذي جعل العلاقات البينية اكثر توتراً وعدائية، لاسيما بعد ان استفادت بشكل كبير ايران من حالة الراكب المجاني (Free Rider)، بعد ان قضت الولايات المتحدة الامريكية على اهم نظامين عدوين لها (طالبان وصادم) والذان كانا بمثابة كماشة تضيق الخناق وتحدد طموح الثورة الاسلامية في التمدد والسيطرة نحو المنطقة، وهذا الامر شجعها وسمح لها بلعب دور اكثر فاعلية في المنطقة، من خلال استراتيجية ملء الفراغ الذي حدث بالعراق، والتي طبقها الرئيس (نجاد) والتي اعتبرتها السعودية والخليج نغمة استعمارية، وكان هذا واضحاً في خطاب الرئيس نجاد في ٢٨/٨/٢٠٠٧ (ابو بكر ٢٠٠٨، ٩٥).

تكمن اهمية العراق لاسيما بالنسبة لايران، هو ان غالبية سكانه من الشيعة، فضلاً عن كونه جوهر التأريخ الشيعي بما يحويه من مقدسات دينية عديدة، حفز ذلك القيادة الايرانية للاندفاع والتمدد داخل العراق من خلال دعمهم للحكومات الشيعية القائمة (Sadeghi & Ahmadian 2011, 132-134)، اذ حققت إيران علاقات استراتيجية مع العراق، في مقابل ضعف وتراجع التأثير السعودي على علاقاته مع تلك الحكومات المتعاقبة، مما اثار خشية القيادة السعودية من أن التحالف بين هذه الحكومات قد لا يصب في مصلحة السعودية ودورها في المنطقة، وعلى ذلك الاساس يبدو ان فكرة الصدام لا يبتعد كثيراً عن المدرك الاستراتيجي لكلا البلدين، وهو امراً ليس مستحيلاً في غياب الطرف الموازن، وهذا من شأنه ان يصعب الموقف على السعودية ويجعل ايران تنفرد بالساحة الاقليمية (حداد ٢٠١٧، ٦٨) (الكواز ٢٠١١، ٨٠).

هذا كله لم يمنع اقامة علاقات دبلوماسية وزيارات ثنائية لكبار المسؤولين بين البلدين على امل زيادة وتعزيز الروابط وتوسيع اطر التعاون بينهما على كافة المستويات، الا ان ذلك الربيع لم يستمر طويلاً، فسرعان ما اتسع الخلاف وزاد التوتر في العلاقات البينية، لاسيما بعد احداث ما يسمى (الربيع العربي) عام ٢٠١١،



الذي اصاب بعض الدول العربية، والذي ادى الى التغيير في ميزان القوى الاقليمي، وفسح المجال امام بسط النفوذ الايراني في العراق والمنطقة، لاسيما في سوريا ولبنان واليمن (Ashford 2018, 2-4)، ولكي لانجانب الحقيقة؛ فان سياسة الرئيس (نجاد) لم تكن هي السبب الوحيد والرئيس في توتر العلاقات البينية، وانما البيئة الاقليمية والدولية الجديدة، والظروف الناتجة عنها التي حررت ايران من القيود والطوق الاقليمي الذي كان يخنفها، مما سمح لها بالتغلغل ولعب دور اكبر في المنطقة (حداد ٢٠١٧، ٦٨).

بعد نهاية حكم التيار الاصولي المحافظ المتمثل بالرئيس (نجاد)، توقع الكثير من المراقبين بأن صعود التيار المعتدل برئاسة (حسن روحاني) عام ٢٠١٣، وهو احد تلاميذ (رفسنجاني)، قد يعيد العلاقات المتشنجة بين البلدين الى ذات السياق ابان حكم (رفسنجاني وخاتمي)؛ لكن سارت الاحداث على عكس المتوقع، وتعقدت القضايا الخلافية* بشكل اكثر مما كان، وادى ذلك الى تأزم العلاقات البينية الى مستويات غير مسبوقة (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ٢٠١٧، ١٢٤)، وتفاقت الامور بشكل اسوأ بوصول القيادة السعودية الجديدة المتمثلة بالملك (سلمان) وولي عهده الشاب الطموح الامير (محمد بن سلمان)، والذي اعتمد استراتيجية غير مسبوقة في التعاطي مع ايران وملفات المنطقة، وسميت هذه الاستراتيجية (بعقيدة سلمان) Salman Doctrine، التي تعتبر الهجوم احسن طريقة للدفاع، وعدم التردد بضرب اي تهديد قد يواجه المملكة (Zand 2015)، وهذا كان خارج السياق التاريخي المعتمد لدى القادة السعوديين الذين اعتادوا على تجنب المخاطرة واتباع سياسة الدفاع (تانتير ٢٠١٦).

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات بين البلدين وتأثيره على توازن القوى الاقليمي

على الرغم من التأثير الكبير للعامل الأيدولوجي الديني (الاسلامي) الذي يعد المرجع الرئيس لتوجهات السياسة الخارجية للبلدين، الا ان هناك اختلاف جوهري كبير في عملية صنع القرار لكل دولة، فالنظام السياسي السعودي لا يوجد فيه مجلس ديني يفرض الوصاية على الملك، اذ ان طبيعة المجتمع القبلي في السعودية وسيطرة اسرة آل سعود على الدولة، تمخض عنه انموذج (الحكم الابوي)، والقرار يكون نتيجة التفاعل بين افراد الاسرة الحاكمة، ويتخذ من قبل الملك حصراً الذي يمتلك صلاحيات مطلقة في اتخاذ القرار

* ولعل ابرز تلك القضايا هي رفض السعودية لاتفاق مجموعة (١+٥) مع ايران عام ٢٠١٥ بشأن تجميد البرنامج النووي الايراني ورفع العقوبات عن ايران وقضية اعدام رجل الدين السعودي (نمر النمر) مع ٤٦ شخص آخر بحجة انتماءهم الى تنظيمات ارهابية تهدد امن المملكة وذلك في سنة ٢٠١٦. ناهيك عن التدخل العسكري السعودي في البحرين واليمن. ينظر: (شينكر ٢٠١٦).



السياسي، في حين تفرض المجالس الدينية في ايران وصايتها على القيادة السياسية، وتتم عملية صنع القرار بتوجيه من مجلس خبراء القيادة واشرف المرشد الاعلى (Teitelbaum 2005, 135-144)، وبالتالي يشكل هذا الاختلاف في طبيعة الحكم وتناقض المصالح او تقاطعها، الى جانب التغييرات في البنية السياسية الداخلية، فضلاً عن الاختلافات في توازن القوى الدولي وتأثير القوى الصاعدة في هيكل النسق الدولي، الى حدوث تحولات في النمط والسلوك السياسي الخارجي لكلا البلدين.

أولاً: التحول في السياسة الخارجية

هناك تغييراً ملموساً في سياسة ايران الخارجية تجاه بعض دول وقضايا المنطقة، على الرغم من بقاء مبادئ الثورة الاسلامية الايرانية التي نادى ب (جمهورية اسلامية، الاستقلالية، والحرية) هي الركائز التي تبنى عليها اسس السياسة الخارجية الايرانية، المتمثلة ب (مبدأ ولاية الفقيه، تصدير الثورة الاسلامية، الديمقراطية الدينية، الحياد، التعامل وفقاً لقيم الاسلام، الحفاظ على الوحدة القومية، والعدالة الاجتماعية، نصره المستضعفين) (زعلوك ٢٠٢٢، ٣٩٤)، اذ لم تعد السياسة الخارجية الايرانية تنعت في كل مواقفها على أيديولوجيتها الثورية، فتبنت البراغماتية في قسم من مواقفها لاسيما بعد ظهور التيار الاصلاحى، الذي سعى ويسعى الى تغيير بنية القرار السياسي عبر محاولة اقامة نظام سياسي يجمع بين الديمقراطية والقيم الدينية، وفسح المجال للاعلام الحر، وإقامة المنظمات وأحزاب السياسية (المقداد ٢٠١٣، ٤٥٠).

بالنسبة لسياسة السعودية الخارجية، سوف لن نبتعد عن حقيقة مشابهة لما حصل من تغيير في بعض مفاصل سياسة ايران الخارجية، وربما التغيير في النموذج السعودي اكثر وضوحاً وعمقاً وتأثيراً، فصحيح ان الاسلام (السلفي) هو المرجع الرئيس الحاكم لسياسة السعودية العامة، اذ تعتقد بأنها حامي العقيدة السنية وممثلها الرئيس في المنطقة وراعية الاماكن المقدسة الموجودة في اراضيها، وعلى هذا الاساس يستمد ملكها قدسيته من وصفه بخادم الحرمين الشريفين، فضلاً عن اقتصادها المتين، الامر الذي يدفع المملكة الى ممارسة دور الدولة القائدة في عملية صنع القرار داخل اروقة المنظمات الاقليمية والدولية، وكذلك انتهازها سياسة خارجية معتدلة وموالية للغرب تشجعها على احتواء اية قوى اقليمية منافسة (Landsfor 2009, 173-175)، الى ان ظهرت القيادة الجديدة الشابة في عام ٢٠١٥، والتي احدثت تغييرات جوهرية في هيكل النظام السياسي وفي طريقة ادارة المملكة وفي سلوكها السياسي الخارجي، ف رؤية ولي العهد (محمد بن سلمان) لنموذج الدولة السعودية الجديدة القائمة على الانفتاح والتسامح، التي يديرها جيل جديد من الشباب التكنوقراط الطموح في تكوين دولة ترتقي الى مصاف الدول المتقدمة، دولة تبتعد عن الاقتصاد الريعي وتعتمد على التكنولوجيا وتطوير الصناعة والاقتصاد، وتحاول ان تعتمد على قوتها العسكرية بالدفاع عن



نفسها بعيداً عن سياسة المحاور والتحالفات، تتخذ من العلمانية منهجاً لها، وتحجم دور الدين في مجتمعها من اجل كسب تأييد الشعب ولاسيما الشباب الذين يرغبون بمجتمع منفتح على العالم يناغم التطور والحرية على غرار بعض النماذج من دول الخليج، ونتيجة هذا الاصلاح الديني والاجتماعي يجعل من السعودية مركزاً للاستثمارات العالمية على غرار الامارات وقطر، الا انه يبقى الطابع التدخلي لسياستها الخارجية في بعض دول المنطقة بقصد وضع السعودية كقطب اقليمي تنصدر الزعامة العربية والاسلامية باقياً في المدرك الاستراتيجي للقيادة السعودية (كامل ٢٠٢٢) ، وحتى ان التصعيد السعودي مع ايران، تكمن قسم من دوافعه الحقيقية بتكريس هذا الصراع الذي استخدمه ولي العهد في النطاق المحلي، لتحويل الرأي العام المحلي عن تعقيد التحديات الداخلية التي تواجهه، بمعنى ان السياسة الخارجية السعودية هي انعكاس لسياساتها الداخلية، اذ تدرك القيادة السعودية الشابة أن مفتاح قوتها يكمن بايجاد عدو يشتت الانتباه ويلف الشعب حوله، والمتمثل بايران، على الاقل في المدى القريب (عبد العزيز ٢٠١٨).

شهدت العلاقات السياسية السعودية الإيرانية انقطاعاً تاماً للمرة الثانية عام ٢٠١٦، بعد الهجوم على السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد على اثر اعدام السلطات السعودية لرجل الدين الشيعي "تمر النمر" وما ترتب عن ذلك من قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السعودية بعثتها الدبلوماسية، وزيادة التوتر والاحتقان الذي انعكس على المنطقة سلباً بشكل مباشر او غير مباشر ولاسيما على اليمن والعراق ولبنان وسوريا، كما شكّل وصول الرئيس (ترامب) الى الحكم في الولايات عام ٢٠١٦ عاملاً توتر اضافي لهذه العلاقات؛ لكن لم تستمر هذه القطيعة طويلاً، اذ قام العراق برعاية واستضافة مفاوضات ولقاءات سرية وعلنية بواقع خمس جولات، منذ نيسان ٢٠٢١ والى نيسان ٢٠٢٢ (Hashim 2023) ، وبالسباق ذاته رعت دولة عُمان بعض اللقاءات بين مسؤولي البلدين، هياً كل ذلك الارضية المناسبة لعقد اتفاقية عودة العلاقات بين البلدين في ١٠ آذار ٢٠٢٣، والتي تم اعلان بنودها في الصين التي دخلت كداعم وضامن للاتفاقية السعودية الإيرانية، وبالتالي انتهت الاتفاقية سنوات القطيعة السبع بعد ان فتحت ايران سفارتها في الرياض في حزيران ٢٠٢٣، وبعد شهرين بدأت السفارة السعودية في طهران ممارسة اعمالها بشكل رسمي (نجات ٢٠٢٣، ٨) ، وسنحاول هنا ان نوضح اهم الدوافع وراء التحول بالسياسة الخارجية لكلا البلدين ومحاولة استئناف العلاقات بينهما.

١- دوافع التحول الإيراني

ينطلق التحول الإيراني في سياسته الخارجية بشكل عام من دافعين، هما:

أ.الدافع الداخلي: ولعله الدافع الأبرز، الذي يُبنى عليه الدافع الخارجي، فالعامل الاقتصادي وما يعانيه الاقتصاد الإيراني من تضخم كبير نتيجة الحصار المفروض على إيران منذ الخلاف على ملفها النووي مع الولايات المتحدة، قد أثر بشكل سلبي على الاقتصاد وعلى الحالة المعيشية للمواطن الإيراني، وقد تسمح العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بعودة التعاملات التي توقفت، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى أشكال جديدة من التعاون، في ظل تنوع الاقتصاد الإيراني، وإمكانية تصدير سلع زراعية وصناعية ومواد خام، مثل الحديد، لتلبية احتياجات مشاريع التشييد والبناء التي يحتاجها السوق السعودي، إذ تشير بيانات الهيئة العامة السعودية للإحصاء إلى أن معطيات التبادل التجاري بين البلدين قد توقفت عام ٢٠١٥، ولم تُحدَّث تلك البيانات بعد هذا التاريخ، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٥ وقبل توقف العلاقات رسمياً إلى ٣٣٠ مليون دولار، وجاء فائض الميزان التجاري لصالح إيران بنحو ١٠٠ مليون دولار (الصاوي ٢٠٢٣).

ب.الدافع الخارجي: بات واضحاً في المدرك الاستراتيجي الإيراني تزايد تكاليف العداء المستمر للسعودية والذي فرض عليها ضغوطاً وأحراجاً دولياً، ووضعتها في المواجهة ضد تحالفات اسلامية ودولية واقليمية مؤثرة قد تهدد سلامة وبقاء النظام داخلياً (أبو القاسم ٢٠٢٣، ١٨)، فضلاً عن رغبة بعض القوى العالمية في تهدئة وتسوية الخلافات؛ فهناك مصالح اقتصادية وأمنية تدفع إيران للسعي نحو تطبيع العلاقات مع السعودية، لكن الاختلافات الجوهرية بين البلدين كانت المعرقل الكبير في المصالحة بينهما، لولا الوساطة الفعالة والموثوقة التي قامت بها الصين التي ساهمت بشكل واضح في عملية التطبيع وإعادة العلاقات الدبلوماسية، إذ تعد هذه الوساطة التي توجت بالاتفاق السعودي - الإيراني في ١٠ آذار ٢٠٢٣ من الأحداث البارزة في منطقة الخليج العربي منذ عقود، وذلك لأهمية ودور تلك الدول في العلاقات الدولية، فضلاً عن تصاعد الدور الصيني على المستوى الدولي، وكنوع من رد الفعل على سياسة إعادة التوازن الذي تفرضه الإدارة الأمريكية على آسيا، ونجاح الدبلوماسية الصينية في تسوية الخلافات الإقليمية وتعزيز مكانة الصين كفاعل دولي مهم، لاسيما بعد أن تركت الولايات المتحدة الأمريكية فراغاً واضحاً في منطقة الشرق الأوسط، حاولت الصين استغلاله لصالحها، بالتزامن مع توتر العلاقات الإيرانية - الغربية بسبب الملف النووي، ورغبة السعودية بإتباع سياسة أكثر استقلالية عن رغبة الإدارة الأمريكية، بعد توتر علاقتهما بسبب ملفي حقوق الإنسان والنفط (Stephen et al 2023)، والتي سبقها عدة رسائل رمزية بين مسؤولين من كلا البلدين منذ آذار ٢٠١٩، وكذلك مبادرة هرمز للسلام التي دعا إليها الرئيس الإيراني الأسبق حسن روحاني في أيلول ٢٠١٩، القائمة على عدة مبادئ رئيسية، وهي (عدم التدخل في شؤون الآخرين، عدم الاعتداء، الاحتكام



تقواعد القانون الدولي، الالتزام بأمن الطاقة)، فضلاً عن اعلان دولة قطر استعدادها للتوسط في هذا الحوار (ابو القاسم ٢٠٢٣، ١٩).

٢- دوافع التحول السعودي

اصبحت السياسة الخارجية السعودية استباقية واكثر فاعلية، وبدأت بالبحث عن فرص للحوار والدبلوماسية، هناك العديد من الاسباب الموضوعية التي دفعت بعملية التحول في السياسة الخارجية السعودية، اهمها (علوش ٢٠٢٣):- أ. التحول في التحالف التاريخي بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية منذ تدهور العلاقات خلال ادارة الرئيس الاسبق (اوباما)، الذي حفز القيادة السعودية بممارسة هامش اكبر من الاستقلالية عن الادارة الامريكية؛ وانها لم تعد تشعر بانها مقيدة بسياسة ودبلوماسية هذه الادارة في المنطقة والعالم (Boot 2023) ، اذ تولدت قناعة لدى القيادة السعودية بأن الادارة الامريكية لم تعد راغبة بممارسة دورها الفعال السابق في منطقة الشرق الاوسط وتخفيض ارتباطها الامني بمنطقة الخليج، لاسيما بعد تطور الحرب الروسية الاوكرانية، وتصاعد التنافس الجيوبوليتيكي العالمي.

ب. التنوع الاقتصادي من خلال تطبيق رؤية ٢٠٣٠ وزيادة التفاعلات الاقتصادية مع الاقتصادات الصاعدة كالصين مثلاً، التي اصبحت اكبر مستهلك للنفط السعودي، بعد تراجع الاعتماد الامريكي على النفط السعودي، كما برزت السعودية باعتبارها ثاني اكبر متلقي للاستثمار الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق، اذ لاتستطيع الصين المضي قدماً في هذه المبادرة من دون التنسيق والتعاون مع هذه الدول، بسبب ان الطريق البري والبحري لهذا المشروع يمر عبر ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي يعد عقدة جيوسراتيجية مهمة لمجمل المصالح الدولية وليس للصين فقط (Christoph 2023, 9) ، فضلاً عن حرصها للانضمام لعضوية بعض المنظمات متعددة الاطراف، كمجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون كخطوة مهمة نحو تنويع الشراكات الخارجية.

ت. اقامت روسيا والصين علاقات عميقة مع السعودية وايران وفي قطاعات متنوعة مدنية وعسكرية، وحاولت السعودية استثمار تلك العلاقات المتميزة والقوية التي تجمع روسيا والصين بايران لمساعدتها بالضغط على ايران من اجل التصرف بشكل اكثر مسؤولية في سياستها في المنطقة، كذلك السعي الى خفض التوترات مع ايران (Chitsazian 2020, 238).

ثانياً: التحول في الاستراتيجية

يوجد تنافس واضح ومحموم بين البلدين للسيطرة على المنطقة وادارة الصراع فيها، والسعي للحصول على مكاسب جيوبوليتيكية، من خلال الحروب بالوكالة الممتدة من الشام الى الخليج العربي، وتغذية اطراف النزاع

من الجماعات المعارضة، وهذا بدوره انعكس سلباً على الديناميكيات الأمنية في الشرق الاوسط، وأخل بالسلام والاستقرار الاقليمي في هذه المنطقة الفوضوية؛ فاستراتيجية المواجهة غير المباشرة تبقى السمة الغالبة للعلاقات بين البلدين، اذ ان اشتداد التنافس مع السعي النشط للهيمنة الاقليمية لكل طرف، يشكل تحدي كبير لتوازن القوى الاقليمي (Ejaz 2018, 16). يمكننا هنا مناقشة ثلاث قضايا مهمة في اطار التحول الاستراتيجي لسياسة البلدين، لاسيما وان في المدرك الاستراتيجي لكلا البلدين توجد قناعة مشتركة يحاول فيها كل طرف الاحتفاظ بالمكانة والدور بدلاً من الهيمنة على المنطقة، والاقتناع باللعبة غير الصفرية (رابح- رابح) كاساس للعلاقة.

١- البرنامج النووي الإيراني:

يشكل هذا الموضوع احد ابرز محددات تطور العلاقات مع دول المنطقة ولاسيما السعودية، لما له من تأثير على طبيعة التوازن الاقليمي واستقرار المنطقة، فعلى الرغم من ادعاء ايران بان برنامجها النووي ليس للردع ولايتجاوز الاطار السلمي الخاص بانتاج الطاقة كبديل للوقود الاحفوري الذي هو في طور النضوب شيئاً فشيئاً (Askarieh 2008, 189) ، الا ان ادعاءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والادارة الامريكية اثارت الشكوك والمخاوف لدى المجتمع الدولي حول سعي ايران لامتلاك السلاح النووي، اذ تراقب السعودية بقلق وحذر شديد الانشطة النووية الإيرانية العلنية والسرية، اعتقاداً منها ومن دول مجلس التعاون الخليجي على حد سواء؛ بأن تلك الانشطة الساعية لانتاج السلاح النووي تتدرج في اطار تحقيق المشروع الإيراني الامبراطوري (بويكر ٢٠٢٣، ٩٦-٩٧) ، بالمقابل سيحفز ذلك البرنامج الإيراني السعودية الى انتاج برنامج نووي تستطيع من خلاله انتاج القنبلة النووية كحالة ردع، وهنا ستدخل المنطقة في سباق تسلح نووي في منطقة هشة تتقاذفها امواج الصراعات والحروب، ولكن هذا المشهد ليس حتمياً، فليس بالضرورة امتلاك البرنامج النووي يعني انتاج القنبلة النووية، فالفرق بين البرنامج المدني والعسكري هو في مستوى التخصيب، وهذا الامر مرهون بالارادة السياسية والخبرة وامتلاك التكنولوجيا. وبعد التطورات الايجابية الاخيرة التي شهدتها العلاقات بين البلدين؛ فمن الممكن ان تتراجع السعودية عن ضغوطاتها التي كانت تمارسها على القوى المشاركة في الاتفاق النووي المتمثلة بضرورة ربط بعض القضايا الاخرى في المفاوضات، مثل: (سلوك ايران الاقليمي، برنامجها الصاروخي)، والتي كانت احد اسباب عرقلة سير المفاوضات، بالرغم من اصرار بعض القوى الاوربية على ضرورة دمج بعض القضايا الاقليمية في المفاوضات؛ لكن من الواضح ان الولايات المتحدة وبعض شركائها في الاتفاق النووي قد يتحرروا من بعض هذه الضغوط في الجولات القادمة من المفاوضات، وعزز ذلك الخطاب الذي القاه المرشد الاعلى "السيد علي الخامنئي" في حزيران ٢٠٢٣



امام بعض العلماء والمسؤولين عن البرنامج النووي الايراني حول ضرورة التوصل الى اتفاق بشأن البرنامج مع بقاء البنية التحتية النووية على حالها، مع تأكيده على عدم سعي بلاده للحصول على السلاح النووي؛ فهناك حضراً دينياً على ذلك، اذ ان خطة العمل الشاملة المشتركة قد تمنع تصعيد التوترات، وهذا المشهد مرهون بنتائج الانتخابات الامريكية لعام ٢٠٢٤؛ فأذا فاز الجمهوريون نتوقع زيادة في التوترات (Kinninmont 2023)، عموماً نرى بأن ايران غير مستعجلة للتوصل الى اتفاق بقدر سعيها للحصول على اتفاق جيد يضمن مصالحها، في مقابل بقاء السعودية تنظر بحذر وترقب مسار تلك المفاوضات ومدى تطور البرنامج والاستعداد لاي موقف طاريء.

٢- قضية فلسطين والتطبيع مع (اسرائيل):

تتقسم دول المنطقة في طبيعة تعاملها مع هذه القضية الى فريقين، الفريق الاول؛ هو فريق المقاومة (Keynoush and Wastnidgep 2024)، والذي تنصده ايران، اذ احتل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي حيزاً مهماً في السياسة الخارجية الايرانية، من خلال تدعيم مبادئ الثورة في محاربة قوى الاستكبار ونصرة المستضعفين، واستبعاد فكرة التطبيع، فعدائها (اسرائيل) عداء عقائدي صفري. الفريق الثاني؛ هو فريق الاعتدال والذي تنصده السعودية مع بعض الدول العربية الاخرى التي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، والتي تعتقد وعلى لسان ملكها السابق (عبدالله)؛ انه لايجب التعامل مع قضية فلسطين الا من قبل العرب، في اشارة واضحة الى عدم تقبل النشاط والتدخل الايراني في هذه القضية، وعليه فان السعودية الى جانب حليفاتها الدول العربية الأخرى المعتدلة، كانت غير راضية عن دعم ايران الصريح لحركة حماس والجهاد الإسلامي في غزة، والذي زاد من توثيق العلاقة بين هذه الحركات والحكومة الايرانية التي نجحت بجذب ولاء الفلسطينيين لاسيما من حماس، الامر الذي اثار غضب الحكومة السعودية بسبب التشدد المتزايد في المواقف بين الفلسطينيين، وفشل الوساطات التي تبذلها من ان تاتي بنتائج ايجابية (Wehrey et al 2009).

التحول الاستراتيجي بدأ تقريباً مع اعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ايران والسعودية، الذي حضى بترحيب عربي ودولي في مقابل خشية وقلق امريكي (واسرائيلي)، والذي تزامن مع وقت تحدد فيه السعودية شروطها لتطبيع العلاقات مع (اسرائيل)، والضمانات الامنية والمساعدة النووية الامريكية، مما قد يشكل عقبة حقيقية في جهود بناء تحالف اقليمي ضد ايران، وسيؤثر على فرص التطبيع بين السعودية (واسرائيل)، لاسيما بعد التحول السعودي من الانغماس والمغامرة في الحرب في اليمن، والمقاطعة غير المجدية لدولة قطر، الى البراغماتية المحسوبة (قناة بي بي سي 2023)، والذي عزز من ذلك حرب غزة وعملية (طوفان

الاقصى) التي حدثت بعد عدة اشهر من عودة العلاقات بين البلدين، والتي دعمت نظرية (وحدة الساحات) التي طبقتها ايران في صراعها مع (اسرائيل)، وعطلت عملية التطبيع مع (اسرائيل) (بهاء الدين ٢٠٢٤).

٣- تعزيز المكانة وتجاوز الهيمنة

لم يعد مبدأ عدم الانحياز او مبدأ "لاشرقية لاغربية" الذي كان الركيزة الاساسية لسياسة ايران الخارجية بعد قيام الثورة الاسلامية سارياً بالوقت الحاضر، وتركزت الجهود نحو انشاء شراكات مع القوى الشرقية، واعتماد مبدأ "التوجه شرقاً" كاستراتيجية ثابتة بسمات مختلفة حسب طبيعة كل ادارة؛ فمنذ تطبيق هذه الاستراتيجية في العام ٢٠٠٥ عند استلام الرئيس "محمود نجاد" السلطة، اعتمد فيها توسيع التحالفات التي تجاوز فيها آسيا واوراسيا نحو افريقيا وامريكا اللاتينية، للحد من تأثير القوى الغربية عليها وكسر العزلة الدبلوماسية المفروضة من الغرب ومواجهة الهيمنة الغربية، في حين تبني الرئيس "حسن روحاني" هذه الاستراتيجية كمكمل للعلاقات مع الغرب وليس بديلاً عنها، ليفسح المجال امام التعاون مع الغرب بدلاً من الصراع لتحسين موقف ايران التفاوضي وترسيخ المشاركة الدولية الفعالة، في حين اخذت استراتيجية "التوجه شرقاً" خلال مدة حكم الرئيس "ابراهيم رئيسي" مساراً اخر، اذ اصبحت بديلاً نهائياً عن علاقات ايران مع الغرب وليس تعويضاً عنها، كالحالة مع توجه الرئيس "محمود نجاد" مع اختلاف استناد استراتيجية "رئيسي" على منطق جيوبوليتيكي لاعقائدي، حيث ركزت ادارة "رئيسي" على مبدأي "سياسة الجوار" و"السياسة الآسيوية" (Forough ٢٠٢١) ، وتمكنت من خلال هذه الاستراتيجية بتعزيز علاقاتها مع دول الجوار والدول البعيدة، والتطبيع مع السعودية على اسس براغماتية ولكن مناهضة للغرب، كأستجابة استراتيجية تجاه التحول في ميزان القوى لصالح الشرق الصاعد، مستغلاً تغير الاوضاع الجيوبوليتيكية في اوراسيا والشرق الاوسط، بسبب الحرب الروسية الاوكرانية، وتعاضم الدور الصيني في منطقة الشرق الاوسط (مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ٢٠٢٣) ، من جانب ثاني، يمكننا القول بان مكاسب ايران الاستراتيجية من وراء تهدئة التوتر مع المملكة، لا تقل عن تلك التي تحققت السعودية وربما اكثر، وهذا يفسر حرص ايران على استمرار الحوار مع المملكة خلال المدة الماضية، اذ تسعى ايران الى الحيلولة دون اقامة تحالف اقليمي بالضد منها، لاسيما بعد ظهور احتمالات عن تشكل حلف "شرق أوسطي" على غرار حلف "الناتو"، يضم (السعودية، "اسرائيل"، ودول اقليمية اخرى) (الكتبي ٢٠٢٣) ، وفي تقييمنا لعملية التحول والنقلة الاستراتيجية الايرانية من عدم الانحياز الى إعادة التنظيم الاستراتيجي لمبدأ "التوجه شرقاً"، نرى ان القيود التي يفرضها المشهد الجيوبوليتيكي، الى جانب الدعم المحدود الذي يقدمه حلفاؤها الشرقيين يؤشران مدى تعقيد هذا النهج، وان تطور مبدأ "التوجه شرقاً" يرتبط مباشرة بالمصالح الجيوبوليتيكية الأوسع لشركائها الشرقيين، وعلى الرغم من تحقيق هذا التحول على بعض



المنافع الاستراتيجية على المدى القريب، الا ان بناء سياسة خارجية متوازنة ومضبوطة بشكل جيد، ترأب الصدع بين الشرق والغرب، قد تساعد أكثر في تعزيز مكانة ايران في العالم وتأثيرها في المنطقة وعلى تحسين المشهد الاجتماعي السياسي في الداخل الإيراني.

يبدو الامر قريب الشبه بالنسبة للوضع السعودي؛ فلا شك ان استراتيجية المملكة خلال المرحلة الحالية تتجه تماماً نحو منح أولوية لملف التنمية وتعزيز تنافسية اقتصاد البلاد، من خلال بذل الجهود الدبلوماسية الرامية الى خفض التوترات وحل الازمات والخلافات الإقليمية، اذ بذلت الدبلوماسية السعودية جهوداً كبيرة في محاولة ايجاد حل للأزمة في اليمن، بعد ان بلغت الحرب عامها الرابع وما صاحبها من ارتفاع التكاليف البشرية والمادية، فضلاً عن الازمة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية التي اصابت المجتمع اليمني، وانسحاب بعض اعضاء التحالف، هنا ادركت القيادة السعودية حقيقة صعوبة هزيمة الحوثيين بشكل نهائي، وان حرب الاستنزاف هذه جاءت من دون استراتيجية واضحة او خطة انسحاب؛ فهي الان تبحث عن نصر وصلاح يحفظ هيبة الجيش السعودي، وتبحث عن مبادرة من طرف ثالث يحفظ ماء وجه القيادة(عطوان ٢٠١٦)، كما طويت صفحة الخلاف مع كل من قطر وتركيا، ويلاحظ أن الحوار مع ايران قد بدأ بالتوازي مع الجهود الدبلوماسية السعودية التي شملت ملفات اقليمية اخرى، وتأخر بسبب تعقيد هذا الملف، وحرص المملكة على أن يُبنى هذا الحوار هذه المرة على اسس رصينة وثابتة ويؤدي إلى نتائج حقيقية (الكتبي ٢٠٢٣). في ضوء ماتقدم، تلخص ركائز السياسة الخارجية السعودية في ثلاث اسس وهي (تنوع الشراكات الاقتصادية والسياسية مع القوى الكبرى، الابتعاد عن المنافسة الجيوبوليتيكية العالمية، ادارة التنافس مع القوى الاقليمية كتركيا وايران)، وسترتهن فعالية هذه السياسة بقدرة السعودية على الموازنة بين شراكاتها الجديدة مع الصين وروسيا وتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو امر ليس بالسهل لاسيما على قوة متوسطة الحجم مثل السعودية في ظل المنافسة الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى(علوش ٢٠٢٣). وفيما اذا تم رفع العقوبات عن إيران؛ فإن سوق النفط ستوفر أرضية مشتركة حول كيفية إدارة التنافس بين إيران والسعودية في مجال الطاقة، اذ تلعب روسيا والولايات المتحدة الامريكية، دوراً مهماً في تحديد أسعار سوق النفط وحصص الإنتاج، وهم المنتجان الرئيسان للنفط بالعالم من خارج منظمة الاوبك، اذ يمكن أن يكون عامل النفط وسيلة ضغط لتحسين العلاقات بين ايران والسعودية، اذ تحتاج ايران إلى استعادة اقتصادها من خلال استقرار وزيادة اسعار النفط بما يتناسب مع رؤية وثيقة إيران للعشرون عاماً، كما وتحتاج السعودية الى تعزيز اقتصادها هي الاخرى بما يتناسب ورؤيتها ٢٠٣٠.



ثالثاً: الترتيبات الامنية الجديدة

باتت الترتيبات الامنية والسياسية في المنطقة والخليج العربي القائمة على مبدأ توازن القوى ذي اللعبة الصفرية، غير قادرة على المحافظة على امن واستقرار المنطقة، لاسيما بعد خروج العراق من المعادلة الاستراتيجية بعد عام ٢٠٠٣، وصعود قوى نسبية فاعلة، الامر الذي نتج عنه ازمت وحروب وتوترات، وعليه اصبحت هناك قناعة لدى القوى الاقليمية الرئيسية بضرورة انشاء نظام مبني على مبدأ "التوازن الامني" القائم على اللعبة غير الصفرية، وهذه الحالة مناسبة اكثر للحفاظ على امن واستقرار المنطقة، وتولد السلام والتعاون والتنافس الايجابي (Davidson 2004, 2)، ان ماتحتاجه المنطقة هو فاعلين اقوياء يعززون الامن الجماعي ليتولد منها منطقة قوية خالية من التوترات مدعمه بالثقة بدل الشك، والتعاون والحوار بدل الصراع* ١.

١- بالنسبة للفاعل الامريكي؛ فهناك تراجع واضح لمظلة الحماية الامريكية، مما فسح المجال لعودة التنافس الدولي الى المنطقة، اذ لم يعد لدى الولايات المتحدة الامريكية الحماسة السابقة ذاتها لدعم المبادرات الامنية لحفظ التوازنات في المنطقة، فقامت بسحب قواتها واعادة انتشارها ضمن رؤية استراتيجية شاملة لاعادة التمركز لقسم من هذه القوات على الساحة الدولية في اطار استراتيجية التوجه شرقاً، لاحتواء الخطر الصيني، اذ شكّلت تلك الاستراتيجية فراغاً فسح المجال امام بعض القوى الدولية والاقليمية المنافسة للاستفادة من ذلك الوضع ولعب ادوار متنافسة قد لاتخدم الاستقرار الذي ترغب به الدول لاسيما الصين وروسيا، وبالتالي فان الترتيبات الامنية الجديدة بغياب الفاعل الامريكي اصبحت تتعامل مع واقع اكثر تعقيد، بالرغم من استفادات ايران من وجود بعض هذه القوى كروسيا والصين التي تتمتع بعلاقات متميزة معها، مع وجود تقارب سعودي واضح بين تلك القوتين ربما يصل لدرجة التعاون الاستراتيجي، ذلك كله يشكل تحدي حقيقي امام اي ترتيبات امنية جديدة (بن بختي ٢٠٢٠، ٦٠)، هذا كله مرتهن الى حد بعيد بسياسة الادارة الامريكية الجديدة بعد فوز ترامب بولاية جديدة تسعى جاهدة لاستكمال نهجها السابق (سياسة الضغط الاقصى) باضعاف ايران على الرغم من وجود غموض وترقب يشوب مستقبل العلاقات بين البلدين، اذ انتقد الرئيس (ترامب) صراحة سياسة الرئيس (بايدن) المتساهلة في تطبيق العقوبات تجاه ايران ويسعى في مقابل

* في افتتاح الدورة الثانية من مؤتمر الحوار العربي الإيراني الذي عُقد في الدوحة في مايو/أيار ٢٠٢٣. قال كمال خرازي: "إن ما نحتاجه اليوم هو ظهور منطقة قوية تتكون من فاعلين اقوياء؛ حيث لا يتطلب أمننا واقتصادنا تحقق قوة كل منّا فحسب بل قوة المنطقة بأسرها". ومن وجهة نظره فإنه يمكن "إرساء الأمن الجماعي وتحقيق النمو والتنمية من خلال بذل جهد جماعي للحد من التوتر وإحلال التعاون بدلاً من المنافسة والثقة بدلاً من الخوف والشك. وحل الخلافات بالحوار والتواصل". وخلص إلى القول بـ "الحاجة إلى تعاون إقليمي من أجل توفير الأمن والرخاء والتقدم للمنطقة بأسرها. فضلاً عن أن نكون فاعلين ومؤثرين على المستوى الدولي. ونُتِبت مكانة منطقتنا في الساحة الدولية". ينظر: (الصمادي ٢٠٢٣)



ذلك الى احتواء ايران اما بفرض عقوبات جديدة موسعة مستغلاً ضعف الموقف العسكري الايراني الحالي بعد خسارة حلفاؤها في حماس وحزب الله في لبنان وسقوط نظام بشار الاسد في سوريا، والذي انهى فكرة مشروع الهلال الشيعي، او احتمال السماح (لاسرائيل) بتوجيه ضربات عسكرية لاهداف حيوية داخل ايران، او ربما وحسب تصريح (ترامب) انه يمكنه ابرام صفقة جديدة مع حكومة (مسعود بزكشيان) الرئيس الاصلاحى الايراني الجديد خليفة (رئيسي)، او حتى ادخالها في اتفاقيات التطبيع مع (اسرائيل) (المنشاي ٢٠٢٤).

٢- بالنسبة للفاعل الاقليمي، هناك رواية ايرانية طرحها مسؤول عسكري ايراني حول سعي بلاده لتشكيل تحالف بحري مع كل من: (عُمان، قطر، الامارات العربية المتحدة، العراق، البحرين، باكستان، والهند)، كاعضاء في هذا التحالف، وان السعودية ترغب بالانضمام ايضاً، ويعد تطبيع العلاقات السعودية الايرانية يمكن لهذا التحالف ان يحد من الهيمنة الامريكية وعزل (اسرائيل)، وبالتالي سيحرك المنطقة بالمستقبل نحو توطين الأمن، ويشجع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الامريكية والغرب الى اعادة النظر في علاقاتهم مع ايران وربما التحالف معها كمعزز امني وليس مهدد (Kinninmont 2023)، ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الرؤية الايرانية لم ترد من اي طرف من هذه الاطراف؛ فربما يكون التقارب الايراني مع بعض جيرانه غير كافي لمثل هكذا مشروع استراتيجي، لكنها جاءت متسقة مع صعود القوى في الشرق وتراجع الغرب ورغبة ايران في توطين الامن في المنطقة والخليج العربي، في غضون ذلك، هناك أزمت حقيقية في المنطقة بحاجة إلى حلول مناسبة، وان تحسن العلاقات المفترضة بين البلدين يشجعهما على الجلوس سوياً الى طاولة المفاوضات حول ملفات (سوريا، اليمن، العراق، ولبنان)، على اساس سياسة تقاسم السلطة، والاعتراف المتبادل بدورهما بادارة وحل هذه الملفات، وتجنب استراتيجية اللعبة الصفرية التي وصلت لطريق مسدود (Chitsazian 2020, 242)، ولو ان هذه السياسة ربما لم تعد قائمة بعد عملية طوفان الاقصى وماحدث في غزة من دمار وتحييد لحركة حماس، وما تبعه من تداعيات في لبنان وتقويض حزب الله، ولعل سقوط نظام الاسد في سوريا هو الذي شكّل العلامة الفارقة والرئيسية في معادلة التوازن الاقليمي الجديدة، والتي ستعيد رسم الخريطة الجيوبوليتيكية في عموم المنطقة، والتي في الغالب لن تصب في مصلحة ايران (Nephew 2024)، ولغرض تعزيز بناء الثقة وتسهيل التعاون الفعال وتخفيض التوتر بين البلدين، يجب انشاء آليات مؤسسية مستدامة للاتصال وتبادل وجهات النظر على مختلف المجالات والمستويات ولاسيما السياسية والدينية والامنية (Sadeghi & Ahmadian 2011, ١٣٤-١٣٢).

الخاتمة:

شكل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحول جوهرية في توازن القوى الاقليمي، مما عمل نوعاً من الفراغ الاستراتيجي حاولت السعودية وايران الاندفاع نحوه في محاولة لان تميل كفة التوازن لصالح طرف على حساب الآخر، عبر ممارسة لعبة صفرية لم يحقق اي طرف فيها ما يصبو اليه بالكامل. ان حالة التنافس او العداء السعودي الايراني لا يعدو كونه ذي صفة جيوبوليتيكية واقتصادية بثوب آيدولوجي، تجنب من خلاله الطرفين المواجهة المباشرة مستغلين ساحات اخرى واطراف اخرين، اذ ان محور الصراع يدور حول بقاء النظام والشرعية ورغبة الدولتين في اخذ دور بقيادة العالم الاسلامي . ساهمت الوساطة الصينية بشكل مؤثر في وضع حد للمفاوضات التي خاضها البلدين بمساعدة اطراف اقليمية اخرى، في هذا السياق يمكننا القول ان اتفاق البلدين لا يعدو كونه اعلان مبادئ اكثر من كونه اتفاق واضح المعالم بين دولتين بينهما تاريخ من الصراع، ولا يمكن ان نعتبر هذا الاتفاق قد توصل الى حل جذري للخلافات بين البلدين؛ لكنه يعكس الرغبة المشتركة في الحوار وتسوية الخلافات بشكل دبلوماسي، بمعنى ان هذه الوساطة والاتفاق هي محل اختبار ومراقبة النتائج، وربما لن يتمكن من حل جميع المسائل الخلافية بين البلدين، فقد يواجه هذا الاتفاق عدة امتحانات في اليمن وسوريا ولبنان؛ ولكن سيكون العراق الامتحان الرئيس لهذا الاتفاق، ومع ذلك فقد حظي الاتفاق بتأييد ودعم اقليمي ودولي واسعين، مما يوفر البيئة المناسبة لان تأخذ التفاهات بين البلدين مسارها الصحيح اذا توفرت النيات الصادقة، وفي واقع الامر تحتاج الصين بوصفها أكبر مستورد للطاقة في العالم، الى الوصول لحالة الاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك لضمان تدفق موارد الطاقة من المنطقة بشكل طبيعي، اذ يعد خفض التصعيد والتوتر بين اكبر قوتين اقليميتين (ايران والسعودية) واكبر منتجين للطاقة في المنطقة امراً ضرورياً لتحقيق هذا الهدف. ان اشتداد التنافس السعودي الايراني وسعي كل طرف منهم للهيمنة على المنطقة يشكل عامل تحدي لتوازن القوى الاقليمي، فالشرق الاوسط يعد منطقة غير قطبية ولا يوجد طرف مسؤول عن ادارتها، فالولايات المتحدة الامريكية غير فعالة بالشكل المطلوب ويبدو غير مهتمة باستقرار المنطقة وايقاف الحروب والصراعات فيها، وحتى منافسيها من القوى الكبرى الاخرى هم غير فعالين كذلك، اذ ينبغي القبول والاقتناع بفراغ القوة في منطقة الشرق الاوسط، ولا توجد قوة قادرة على ملء ذلك الفراغ، ويمكن لإيران اذا لم يحسب حسابها في اي معادلة اقليمية قادمة، ان تفسد تلك المعادلة وتثير المشكلات، وبالتالي من السابق لأوانه الحديث عن عودة استراتيجية تقاسم العبء الامريكية والعودة الى ترتيبات امنية جديدة في منطقة الشرق الاوسط.



الاستنتاجات:

- ١- ان طبيعة العلاقات الإيرانية - السعودية تؤثر بشكل مباشر على توازن القوى الاقليمي، وان التنافس بين البلدين له تأثير سلبي كبير على الديناميكيات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا البعد المتطور للتنافس سيحول البلدين الى خصمين عنيدين، وبالتالي من الممكن أن يضر بالسلام والاستقرار في منطقة تعهما الفوضى.
- ٢- ان الاخطار الامنية لاتعالج دوماً بسياسة المحاور والاحلاف، اذ يمكن اعتماد التكامل الدولي وتطبيق النظرية الوظيفية الجديدة كمقاربة لتحشد المواقف العربية والاقليمية في مشروع مريح ويعود بالفائدة للجميع، ليطور بعد ذلك الى مبادرة امنية قوية قد تشكل مظلة حماية اقليمية للجميع بعد ان تنال ثقة هذه الاطراف.
- ٣- الحوار بين السعودية وإيران ممكن ان يحقق مكاسب لأطراف اقليمية أخرى، اذ يمكن أن يسهم تعاون البلدين في تحقيق الأمن والاستقرار بعموم المنطقة ولاسيما العراق واليمن، فضلاً عن البحث عن مخارج واقعية للأزمة المتفاقمة في لبنان بعد تحييد قدرات حزب الله العسكرية، بحكم نفوذ الرياض وطهران داخل أوساط صناعة القرار اللبناني.
- ٤- تسعى ايران الى الوصول لاتفاق جيد وبدون استعجال بشأن ملفها النووي، يضمن الحد المقبول من مصالحها، في السياق ذاته ستبقى ادارة ترامب الجديدة تمارس سياسة الضغط الاقصى على ايران لجعلها تتخلى عن برنامجها النووي او تخضعه لضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن انتهاء برنامجها الصاروخي ودعمها للجماعات المسلحة، في مقابل بقاء السعودية بموقع الحذر والترقب لمسار تلك المفاوضات ومدى تطور البرنامج والاستعداد لاي موقف طاريء.
- ٥- تولدت قناعة لدى القوى الاقليمية الرئيسية بضرورة انشاء نظام مبني على مبدأ "التوازن الامني" القائم على اللعبة غير الصفيرية، وقد تكون هذه الحالة اكثر فاعلية للحفاظ على امن واستقرار المنطقة، اذ ان منطقة الشرق الاوسط بحاجة الى فاعلين اقوياء يرسون مبدأ الامن الجماعي، لتعزيز الثقة والتعاون، والتخلص من التوترات والصراعات.

التوصيات:

- ١- يجب فهم كيفية أن يساعد التنافس السعودي الإيراني في صياغة سياسات اقليمية أفضل قد تؤدي إلى بناء السلام والاستقرار في المنطقة.



٢- استمرار صانع القرار العراقي على نهجه بعد نجاحه في سياسة الانفتاح على الجميع والابتعاد عن سياسة المحاور، واعتماد مبدأ التعاون وتحقيق المصالح الوطنية في علاقاته الدولية ولاسيما علاقاته مع السعودية وايران.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو القاسم، محمود حمدي. ٢٠٢٣. "تحولات السياسة السعودية تجاه إيران.. الدوافع والسمات ونتائج السياسات". مجلة دراسات إيرانية. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. دراسة حالة.
٢. أبو بكر، خالد. ٢٠٠٨. رجل إيران القومي: أحمد نجاد الحقيقة والأسطورة. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
٣. أبو زيد، سرقيس. ٢٠١٠. إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون؟. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
٤. احتشامي، أنوش. ٢٠٠٠. "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية". مجلة المستقبل العربي . بيروت، ٢٣(٢٥٨).
٥. أمنه، عيساوه . ٢٠١٠. الدور الاقليمي الايراني في النظام الشرق اوسطي بعد الحرب الباردة. مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
٦. باديب، سعيد. ١٩٩٤. العلاقات السعودية الايرانية: ١٩٣٢-١٩٨٣. بيروت: دار الساقي.
٧. بن بختي، عبد الحكيم. ٢٠٢٠. "الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي". مجلة الدراسات الإيرانية. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، العدد ١١، نيسان.
٨. بهاء الدين، شيماء. ٢٠٢٤. المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الطوفان والحرب على غزة.. هل من مسار لتوازن القوى بين العرب وإيران؟. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث. ٢٠ أيار. [الرابط: https://hadaracenter.com](https://hadaracenter.com) (تاريخ الدخول: ٢٥ / ٨ / ٢٠٢٤).
٩. تانتر، ريموند. ٢٠١٦. "الإعداد لتغيير النظام في إيران". معهد واشنطن. متاح على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aladad-ltghyyr-alnzam-fy-ayran> (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٧/٣١).
١٠. تاير ، برادلي أ. ٢٠٠٤. السلام الأمريكي في الشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد ١١ ايلول. ترجمة: عماد فوزي شعبي. بيروت: الدار العربية للعلوم.
١١. الترتيبات الامنية في المنطقة: لا امن مادامت الديكتاتوريات حية قوية. ٢٠٢٣. الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الرابط: <http://www.ashahed2000.tripod.com> (تاريخ الدخول : ٢٠٢٣/٥/١).
١٢. الجحيشي، فراس محمد أحمد . ٢٠١٥. التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة. عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
١٣. حداد، إيفا. ٢٠١٧. "الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية - السعودية". مجلة سياسات عربية. العدد ٢٥، كانون الأول.
١٤. ذبيح، سبهر. ٢٠٠٤. قصة الثورة الايرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الايرانية. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة.



١٥. رجب، يحيى حلمي . ١٩٩٧. امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
١٦. زعلوك، عادل عنتر علي. ٢٠٢٢. "العلاقات السعودية الايرانية في القرن الحادي والعشرين: بين ميزان القوة وتوازن الهويات". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية، مصر، ٧(١٣).
١٧. سيدي بويكر، بومدين. ٢٠٢٣. الصراع الإيراني السعودي في ظل تفاعلات البيئة الإقليمية الشرق أوسطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
١٨. الشهابي، سعيد . ٢٠٢٠. امن الخليج : من نيكسون الى بوتين. صحيفة القدس العربي. متاح على الرابط: www.alquds.co.uk . (تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/٢).
١٩. شينكر، ديفيد. ٢٠١٦. "التحول في السياسة الخارجية السعودية". معهد واشنطن . متاح على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althwl-fy-alsyast-alkharjyt-alswdyt> (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/١).
٢٠. الصاوي، عبد الحافظ. ٢٠٢٣. "عودة العلاقات بين إيران والسعودية.. أي مستقبل للنشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين؟". الجزيرة نت 21 آذار. متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/21> (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/4/٢١).
٢١. الصمادي، فاطمة. ٢٠٢٣. "هل من خارطة طريق للعلاقات السعودية الإيرانية؟". مركز الجزيرة للدراسات 6 أيلول. متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5734> (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤ /7/25).
٢٢. الطحاوي، عبد الحكيم عامر. ٢٠٠٤. العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي. الرياض: مكتبة العبيكان.
٢٣. عبد العزيز، خالد. ٢٠١٨. "نيويورك تايمز: بن سلمان يصعد هجومه على إيران لصرف الأنظار عن إخفاقاته الداخلية". صحيفة صدی الخليج الإلكترونية 28 نيسان. متاح على الرابط: <https://www.sada-alkhaleej.com/news/2095> (تاريخ الدخول: ١٠ /6/ ٢٠٢٤).
٢٤. عشقي، انور بن ماجد. ٢٠٢٣. أمن الخليج وسبل تحقيقه. مجلة اراء حول الخليج. مركز الخليج للابحاث، السعودية. متاح على الرابط: www.araa.sa . (تاريخ الدخول : ٢٠٢٣/٥/١).
٢٥. عطوان، عبد الباري. ٢٠١٦. "ستة أسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين". صحيفة الرأي اليوم 9 آذار. متاح على الرابط: <https://www.raialyoum.com> . (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤ /7/25).
٢٦. علوش، محمود. ٢٠٢٣. عن ركائز السياسة الخارجية الجديدة للسعودية. الجزيرة نت. ٤ ايلول . متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/4/%D8%B9%D9%86> (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤ /5/27).
٢٧. قناة بي بي سي. 2023. كيف تؤثر عودة العلاقات بين السعودية وإيران على المنطقة العربية؟ . متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/64933458> (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤ /4/ ٢١).
٢٨. كاظمي، بهرام إخوان. ٢٠٠١. "مسار العلاقات الايرانية السعودية". شؤون الأوسط .مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، العدد ١٠٢.



٢٩. كامراف، مهران. ٢٠١٥. "السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج العربي". ضمن: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج. الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية.
٣٠. كامل، مصطفى. ٢٠٢٤. السعودية الجديدة: رؤية الدولة الجديدة لدى ولي العهد محمد بن سلمان. بغداد: مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط: file:///C:/Users/HP/Downloads/%D8%A7%D9%84 (تاريخ الدخول: ٧/4/٢٠٢٤).
٣١. الكتبي، سالم. ٢٠٢٣. "السعودية - إيران: تحولات جيواستراتيجية كبرى". صحيفة العرب 22. شباط. متاح على الرابط: <https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9> (تاريخ الدخول: 7/1/٢٠٢٤).
٣٢. كاشك، اشرف محمد. ٢٠٠٦. أمن الخليج في السياسة الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة. العدد (١٦٤). ابريل .
٣٣. الكواز، محمد سالم. ٢٠١٣. العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١١): دراسة سياسية تاريخية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
٣٤. مبيضين، مخلد. ٢٠٠٨. "العلاقات الخليجية الإيرانية (١٩٩٧-٢٠٠٦): السعودية حالة دراسة". مجلة المنارة. (2) 14 .
٣٥. مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. ٢٠٢٣. إيران واستراتيجية "التوجه شرقاً": ما بين الاستثمارية والتغيير في عهد رئيسي. أيلول. متاح على الرابط: <https://mecouncil.org/publication/%D8%A5> (تاريخ الدخول: 10/25/٢٠٢٤).
٣٦. مدحت، حماد. ٢٠٠٢. "التقرير الاستراتيجي الإيراني". قضايا إيرانية. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (٢)٧.
٣٧. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. ٢٠١٧. التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الثاني. يونيو.
٣٨. مسعد، نيفين عبد المنعم. ٢٠٠٢. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٩. المقداد، محمد أحمد. ٢٠١٣. "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة آل البيت، الأردن، (٢)٤٠.
٤٠. المنشاوي، محمد. ٢٠٢٤. "سيناريوهان متناقضان ينتظران إيران في عهد ترامب الجديد". الجزيرة نت 9 تشرين الثاني. متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/9/> (تاريخ الدخول: 1/11/٢٠٢٤).
٤١. ميسوم، الياس. ٢٠٢٢. "العلاقات السعودية - الإيرانية بين التباعد والتقارب (١٩٢٥-٢٠١٥)". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، الجزائر، (١)١١.
٤٢. نجات، علي. ٢٠٢٣. استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٤٣. نوش، بنفشه كي. ٢٠١٧. العلاقات السعودية الإيرانية منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم. ترجمة: إبتسام بن خضراء. بيروت: دار الساقى.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Aziz, Khalid. 2018. "The New York Times: Bin Salman Escalates His Attack on Iran to Divert Attention from His Domestic Failures." Sada Al-Khaleej Electronic Newspaper. April 28. Available at: <https://www.sada-alkhaleej.com/news/2095> (accessed June 10, 2024)
2. Abu al-Qasim, Mahmoud Hamdi. 2023. "Transformations in Saudi Policy Towards Iran: Motives, Characteristics, and Policy Outcomes." Journal of Iranian Studies. International Institute for Iranian Studies. Case Study.
3. Abu Bakr, Khalid. 2008. Iran's Strongman: Ahmadinejad: Truth and Myth. Cairo: Kunuz Publishing and Distribution.
4. Abu Zaid, Sarkis. 2010. Iran and the Arab Levant: Confrontation or Cooperation?. Beirut: Center for Civilization for the Development of Islamic Thought.
5. Al-Juhaishi, Firas Muhammad Ahmad. 2015. New Strategic Balances in Light of a Changing Security Environment. Amman: Dar Al-Akademoon Publishing and Distribution Company.
6. Alloush, Mahmoud. 2023. On the Pillars of Saudi Arabia's New Foreign Policy. Al-Jazeera Net. September 4. Available at: <https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/4/%D8%B9%D9%86> (accessed May 27, 2024).
7. Al-Samadi, Fatima. 2023. "Is There a Roadmap for Saudi-Iranian Relations?" Al Jazeera Center for Studies, September 6. Available at: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5734> (accessed July 25, 2024).
8. Al-Sawy, Abdel-Hafiz. 2023. "The Return of Relations between Iran and Saudi Arabia... What Future for Economic and Commercial Activity between the Two Countries?" Al Jazeera Net. March 21. Available at: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/21> (accessed April 21, 2024).
9. Al-Shihabi, Saeed. 2020. Gulf Security: From Nixon to Putin. Al-Quds Al-Arabi Newspaper. Available at: www.alquds.co.uk. (Accessed: 2/5/2023).
10. Al-Tahawi, Abdul Hakim Amer. 2004. Saudi-Iranian Relations and Their Impact on the Arab Gulf States. Riyadh: Obeikan Library.
11. Amna, Aissawa. 2010. Iran's Regional Role in the Post-Cold War Middle Eastern Order. A thesis submitted for a master's degree. Department of Political Science. University of Hadj Lakhdar, Batna.
12. Ashford, Emma. 2018. The Saudi-Iranian Cold War. The International Security Studies Forum: Policy Roundtable. 20 February. Available at the link: <https://issforum.org/roundtables/policy/2-4-saudi-iranian> (Accessed 1 August 2023).
13. Ashqi, Anwar bin Majid. 2023. Gulf Security and Ways to Achieve It. Opinions on the Gulf Magazine. Gulf Research Center, Saudi Arabia. Available at: www.araa.sa (accessed May 1, 2023).
14. Askarieh, Mehdi. 2008. A Case for Sustainable Development of Nuclear Energy and a Brief Account of Iran's Nuclear Programs. In Homa Katouzian and Hossein Shahidi (eds.), Iran in the 21st Century. Routledge.
15. Atwan, Abdul Bari. 2016. "Six Reasons Behind Saudi Arabia's Engagement in Direct Negotiations with the Houthis." Al-Rai Al-Youm Newspaper, March 9. Available at: <https://www.raialyoum.com> (accessed July 25, 2024).

16. Badib, Saeed. 1994. Saudi-Iranian Relations: 1932-1983. Beirut: Dar Al Saqi.
17. Bahaa El-Din, Shaima. 2024. The Iranian Regional Project in Light of the Flood and the War on Gaza... Is There a Path to a Balance of Power Between the Arabs and Iran? Cairo: Hadara Center for Studies and Research. May 20. Link: <https://hadaracenter.com> (Accessed: August 25, 2024).
18. BBC. 2023. How will the return of relations between Saudi Arabia and Iran affect the Arab region? Available at: <https://www.bbc.com/arabic/64933458> (accessed April 21, 2024).
19. Ben Bakhti, Abdul Hakim. 2020. "Security Arrangements and Confronting the Iranian Threat in the Arabian Gulf Region." Journal of Iranian Studies. International Institute for Iranian Studies, Riyadh, Issue 11, April.
20. Boot, Max. 2023. As a Post-American Middle East Dawns, Iran and China Rush to Fill the Void. Washington Post, 8 May. Available at the link: <https://t.ly/a92e> (Accessed 19 June 2023).
21. Chitsazian, Mohammad Reza. 2020. Great Powers and Iran-Saudi Relations. Iranian Review of Foreign Affairs. Vol. 11, No. 1, Winter-Spring.
22. Davidson, Jason W. 2004. The Origin of Revisionist and Status-Quo States. Palgrave Macmillan.
23. Ehteshami, Anoush. 2000. "The New Iranian Regime: Domestic Developments and Foreign Policy Outcomes." Al-Mustaqbal al-Arabi. Beirut, 23(258).
24. Ejaz, Atif. 2018. The Saudi-Iranian Rivalry and Its Regional Effects. Master's thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, December.
25. Forough, Mohammadbagher. 2021. Raisi's Foreign Policy: Pragmatic Revolutionism and the Iranian Pivot to Asia. GIGA Focus Middle East. No. 7. Available at the link: <https://www.giga-hamburg.de/en/publications/giga-focus/raisi-s-foreign-policy-pragmatic-revolutionism-iranian-pivot-asia>(Accessed 2 June 2024).
26. Furtig, Henner. 2007. Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy. Middle East Journal. Vol. 61, No. 4.
27. Haddad, Eva. 2017. "The Iranian Nuclear Agreement with the Six Powers and Its Impact on Iranian-Saudi Relations." Arab Politics Magazine. Issue 25, December.
28. Hashim, Adnan. 2023. Saudi-Iranian Consultations: Searching for a Balanced Regional Security System. Abaad Studies & Research Center, 4 June. Available at the link: <https://bit.ly/3roN6lF>(Accessed 11 July 2023).
29. Kamel, Mustafa. 2024. The New Saudi Arabia: The vision of the new state according to Crown Prince Mohammed bin Salman. Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies.
30. Kamrava, Mehran. 2015. "Iranian foreign policy in the Arabian Gulf." In: Arab-Iranian relations in the Gulf region. Doha: International Arab Relations Forum.
31. Kazemi, Bahram Ikhwan. 2001. "The course of Iranian-Saudi relations." Middle East Affairs. Center for Strategic Studies, Lebanon, Issue 102.
32. Keynoush, Banafsheh, and Wastnidge, Edward. 2024. Narratives of Power Politics in the Iran-Saudi Relationship: The View from Tehran. Available at the link: [Narratives of power politics in the Iran-Saudi.pdf](#). (Accessed 1 June 2024).
33. Kinninmont, Jane. 2023. What Are Iranians Saying About a "Political Understanding" with the US? European Leadership Network. Available at the link: <https://bit.ly/3NNnDKb>(Accessed 19 July 2024).

34. Landsford, Tom. 2009. Foreign Policies. In Maisel, S., and Shoup, J. (eds.), Saudi Arabia and the Gulf Arab States Today: An Encyclopedia of Life in the Arab States. Greenwood, First Edition. Vol. 1.
35. Levy, Jack S. and Thompson, William R. . 2005. Hegemonic threats and Great-Power Balancing Europe. Security Studies.
36. Lovic, Vesna Dani. 2002. When the Stake Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers. The University of Michigan Press.
37. Mohammed, Ahmed Anwer. ٢٠٢٣. Available at the link: <http://journalarticle.ukm.my/15672/1/31862-98599-1-SM.pdf>. (Accessed 24 June 2023).
38. Nedopil, Christoph. 2023. China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2022. Green Finance & Development Center, University Shanghai, January. Available at the link: <https://bit.ly/3D7IDHS> (Accessed 10 July 2023)
39. Nephew, Richard. 2024. Before Maximum Pressure, Trump Needs an Iran Strategy. Washington Institute for Near East Policy, 14 Nov. Available at the link: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/maximum-pressure-trump-needs-iran-strategy> (Accessed 25 Nov. 2024)
40. Ragab, Yahya Helmy. 1997. Gulf Security in Light of Regional and Global Changes. Cairo: Al-Mahrousa Center for Research, Training, and Publishing.
41. Sadeghi, Hossein, and Ahmadian, Hassan. 2011. Iran-Saudi Relations: Past Pattern, Future Outlook. Iranian Review of Foreign Affairs. Vol. 1, No. 4, Winter.
42. Samaan, J., et al. 2018. Between Isolation and Integration: The Jewish Dimension in Israeli Foreign Policy. In Israel's Foreign Policy Beyond the Arab World: Engaging the Periphery. Indiana University Press London. Vol. 35, No. 1.
43. Schenker, David. 2016. "The Transformation of Saudi Foreign Policy." The Washington Institute. Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althwl-fy-alsyast-alkharjyt-alswdyt> (accessed August 1, 2023).
44. Security Arrangements in the Region: No Security as Long as Dictatorships Live Strong. 2023. Al-Shahed for Political and Strategic Studies. Available at: <http://www.ashahed2000.tripod.com> (accessed May 1, 2023).
45. Sidi Boubaker, Boumediene. 2023. The Iranian-Saudi Conflict in Light of the Interactions of the Middle Eastern Regional Environment. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies.
46. Tanter, Raymond. 2016. "Preparing for Regime Change in Iran." The Washington Institute. Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aladad-ltghyyr-alnzam-fy-ayran> (Accessed: July 31, 2023).
47. Teitelbaum, Joshua. 2005. The Next Generation of Saudi Ulama: A New Pillar of Support for the Regime? In The Middle East: The Impact of Generational Change. The Moshe Dayan Center, Tel Aviv University.
48. Tyer, Bradley A. 2004. Pax Americana in the Middle East: America's Grand Strategic Interests in the Region after 9/11 September. Translated by: Imad Fawzi Shuaibi. Beirut: Arab Scientific Publishing House.
49. Walt, Stephen M., et al. 2023. Significance of the Iran-Saudi Arabia Agreement Brokered by China. Belfer Center for Science and International Affairs, 14 March. Available at the



link:<https://www.belfercenter.org/publication/significance-iran-saudi-arabia-agreement-brokered-china>(Accessed 2 June 2024).

50. Wehrey, Frederic, et al. 2009. Saudi-Iranian Relations since the fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy. National Security Research Division, RAND.

51. Zaalouk, Adel Antar Ali. 2022. "Saudi-Iranian Relations in the Twenty-First Century: Between the Balance of Power and the Balance of Identities." Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science. Alexandria University, Egypt, 7(13).

52. Zabih, Sepehr. 2004. The Story of the Iranian Revolution: A Neutral Narrative of the Iranian Revolution's Chronicles. Translated by Abdel-Wahab Alloub. Cairo: Supreme Council for Culture - National Translation Project.

53. Zand, Bernhard. 2015. The New Kingdom: Saudi Arabia's Contradictory Transformation. Spiegel Online, 19 January. Available at the link: <https://www.spiegel.de/international/world/saudi-arabia-is-becoming-more-assertive-in-the-middle-east-a-1038900.html>(Accessed 31 July 2023).